السلطة السياسية العربية ودورها في تكنولوجيا السلوك الاجتماعي وترويضه

بحث في سوسيولوجيا الاستلاب السياسي ودولنة المجتمع

أ.م.د. محمود محمد سلمان

كلية التربية الأساسية

جامعة ديالى

المقدمة :

يتوقف مستقبل الديمقراطية ، في أية دولة ، على مسار تجربتها السياسية ، وما تتمخض عنه من نتائج ، في مجال المشاركة السياسية ، وحقوق الانسان ، والأمن والتنمية . كما يتوقف مستقبل الديمقراطية ايضاً ، على العلاقة القائمة بين المجتمع – بمؤسساته البنيوية – والنظام الحاكم – بممارساته السلطوية – داخلاً وخارجاً – فضلاً عن الروابط والانتماءات التي تعكس الغاطس الاجتماعي لتوجهات الافراد والجماعات ، وانتماءاتهم وولاءاتهم المرجعية . وبينما تدعو الديمقراطية ، الى ضرورة مشاركة جميع المواطنين ، البالغين – المؤهلين سياسياً – في تحديد نوعية نظام الحكم في بلدانهم ، نجد أن جل الانظمة السياسية العربية – أن لم نقل كلها – تتنكر لمثل هذه الحق على مواطنيها ، او الحد منه الى درجة الالغاء ، رغم ادعاءات ممارسة الديمقراطية . وتعطي هذه الانظمة الاولوية لاحتياجاتها ، تاركة احتياجات المواطنين ، في المواقع الدنيا من سلم الأولويات ، بل أن هذه الأنظمة تسعى – غالباً – الى قمع المعارضة ، او حتى استئصالها ، والتصدي لأية محاولة تستهدف تعديل النظام ، او المساس بقياداته .

ولعل الأبرز بين مظاهر السلطة السياسية العربية ، تجيير عملية التحديث لصالح أدوات وأذرع السيطرة الدولتية ، مقابل تجريد المجتمع من كل امكانات الحصانة والحماية ، وبما يتوافق وتوصيف عالم الاجتماع الفرنسي (سيرج لاتوش) " التحديث من دون حداثة " أي التوظيف الأداتي للتحديث ، لصالح هياكل الدولة ومؤسساتها ، من دون ترسيخ فضائل الحداثة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، بين افراد المجتمع أنه التحديث المشوه ، الذي ينطوي على الاختلال الفاضح ، بين دولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي ، والردع العقابي ، مقابل مجتمع متذرر مقطع الأوصال ، مشلول القدرات . لقد كانت السلطة السياسية العربية ، وما تزال ، قائمة على الترهيب ، والوصاية ، والترغيب أكثر مما تقوم على الاقناع ، والأخذ والعطاء . ولذلك كانت تسعى الى دولنة المجتمع (Statist society) – سيره في ركابها – بدلاً من جمعنة الدولة (Socialized state) – سيرها في ركابه – بوصفها انعكاساً لماهية المجتمع ، وتجسداته . وهي لذلك فرضت

نفسها على المجتمع ، ومارست عليه أقسى ضروب القمع والأستبداد . وأضحى النظام العام في ظلها مغرّبـاً ، وتحول الأنسان العربي الى كائن عاجز ، مغلوب على امره ، مهمش ، مغترب عن ذاته ومجتمعه ومؤسساته ، يساوم لا يقاوم ، ويتكيف لا يتصرف . وصار العربي موزعاً بين القديم والجديد ، دون أن يكون اياً منهما .

مما تقدم ، يتبين دور السلطة السياسية العربية الفاعل في تشكيل السلوك الاجتماعي – التفكير بالانابة – وصياغة الانسان العربي – صناعته ونمذجته – على وفق رهاناتها ومصالحها ، وذلك باعتماد آلية التصيير الاجتماعي – تطويع ، فتطبيع / فخضوع ، فخنوع / فتسيير ، فتصيير – التي تعتمد الارغام والاكراه ، في اعداد المواطن بدلاً من آلية التنشئة الاجتماعية التي تعتمد الاقناع وسيلة للأعداد الاجتماعي للمواطن العربي ، ومثل هذا يسهم في تقنين السلوك الاجتماعي وترويضه بما يتناسب واهداف السلطة السياسـية العربـية ومراميها .

هذا وبغية الكشف عن ذلك الدور آلينا أن لا نقتصر في معالجة الموضوع على القـراءة الموضوعية وتوصيف الظاهرة المدروسة وتحليلها حسب بل اعتماد مقياس يكشف عن ميكانزمات السلطة السياسية العربية وفق تقنية مقـياس الدلالة للعالم (جارلس اوزكود osgood) ، أذ تمت صياغة مجموعة من المفاهيم ، التي تعبـر عن ممارسات السلطة السياسية العربـية ، وأخضاعها لتقـنية المقـياس المذكور ، والحـكم عليها في ضوء مدى مقبوليتها او مرفوضيتها من قبل المواطنين .

نأمل أن نكون قد وفقنا في تسليط الضوء على موضوع ، كان هاجس المواطن العربي ، سـالفاً وراهناً وربـما مستقبلاً ، وتحقيق الأهداف المرجوة التي من اجلها اعد هذا البحث .

الفصل الأول

: الإطار العام للبحث : مرجعيات وأسس مشكلة البحث : الإشكالية والتساؤلات :

تتأسس هذه الورقة البحثية ، على مقاربة مفادها ، أن ثمة ظاهرة أستبدادية سياسية ، تخلقت في رحم الواقع العربي ، وما زالت تلقى بكلاكلها الثقيلة ، على الواقع السياسي العربي . وانعكس ذلك في اسـلوب ادارة الحكم ، ونمط العلاقة مع المحكومين ، التي تمثل في مجملها ، علاقـة عمودية ، انفصالية ، تهدف الى احـتواء المجتمع ، وضبط حركته ، وايقاعاته ، بصورة فوقية ، أذ يكاد هناك شبـه اجماع – أن لم يكن اجماعاً عاماً – على أن القاسم المشترك ، بين انظمة الحكم العربية ، هو اعتماد الأسلوب القسري في حكم بلدانها ، بلا تفويض من شعوبها ، والسعي – دائماً – الى تجديد آليات احتواء تلك الشعوب ، وتحـديث أدوات التسـلط ، وابـتكار سياسات اقصاء المعارضة ، أو التزامها الصمت السلبي، ويبدو أن الاستبـداد ، هو العلامة الفارقـة للسـلطة السياسية العربية ، وأن حكم القهر والغلبة – على وفق الفهم الخلدوني – ، ما زال الانموذج السائد لنظم الحـكم العربية ، مهما اختلفت اشكالها ، وتعددت مسمياتها ، بل أن الأستبداد السلطوي ، تحول الى طغيان ضد المواطن العربي ، وأضحى المحيط الشعبي ، مادة أولية ، قابـلة للتصيير والتشـكل ، على وفق رهانات تلك السـلطة ، واجندتها .

وتنطوي اشكالية بحثنا ، في ضوء ما تقدم ، على وجود السلطة السياسية العربية – امراً واقعاً – بوصفها المتغير المستقل الذي يمتلك مفاتيح التغيير والتشكيل للمواطن العربي – بوصفه متغيراً تابعاً – لا يمتلك إلا أن يكون مستسلماً صاغراً ، مستجيباً لمطالب تلك السلطة ، ورغباتها ، ويتوجه نحو اهدافها المرسومة ، بكيفية اخضاعية ، اقرب ما تكون الى نوع من الترويض .

هذا ويمكن صياغة اشكالية بحثنا ، على وفق الصيغة التساؤلية الآتية : " ما الدور الذي تلعبه السلطة السياسية العربية ، في ترويض المواطن العربي ، وتشكيل سلوكه ، على وفق اهدافها ومراميها باعتمادها تقانة معينة وآليات مرسومة – تقننة سلوكه – وتحويله الى كائن مصيّر ومصنوع ؟ "

أهمية البحث والحاجة إليه :

تنطوي اهمية البحث – أي بحث – على الاجابة على التساؤل الرئيس ، الا وهو لماذا كتبنا في موضوع كهذا ؟ أي الكشف عن الاسباب الكامنة ، وراء اختيارنا لموضوع معين مجالاً لبحثنا . وفي ضوء هذا التوصيف نرى ان اهمية موضوع بحثنا تكمن في الآتي : –

كوننا نعيش في زمن ، بلغت الديمقراطية فيه – البلدان المتقدمة بخاصة – مبلغاً في وقت تواصل فيه السلطة السياسية العربية ممارساتها بكيفية ماضوية وكأنها خارج نطاق الزمن المعيش .

– سيادة حالة التناشز ، والتقاطع بين الانظمة السلطوية العربية ، ورديفاتها ، من المجتمعات المدنية ، في وقت ينبغي تكاملها وتعاونها .

– معاناة المواطن العربي ، جراء السياسات التي تنتهجها انظمة الحكم العربية ضده ، بما حولته الى كائن مهمش ، مغيب ، عن ابسط حقوقه في المشاركة السياسية ، وتحديد نظم الحكم التي ينتمي اليها . – مرارة الواقع السياسي العربي ، الذي يعمه الاستبداد الظاهر ، والباطن ، التقليدي ، والحداثي ، وبما يقتضي الوقوف عنده ، وتشخيصه ، بغية التخفيف ، من وطأته ، او التوصل الى الحلول اللازمة بشأنه . – ا لتد خل السافر من قبل انظمة الحكم العربية ، في شؤون الناس والمجتمع – بوصفها وصية عليهم – بلا تفويض ، من شعوبها ، باعتماد اساليب العنف والاكراه ، والتغلب بلا مراعاة لابسط الحقوق الوطنية والانسانية .

– لما للسلطة السياسية العربية ، من دور ، في تشكيل سلوك المواطن العربي وترويضه – عبر تقنياتها وآلياتها – بالكيفية التي تجعله مذعناً ، صاغراً مستجيباً لرغباتها ، وبما يحوله الى كائن ينفعل مع الاحداث بدلاً من ان يكون فاعلاً مشاركاً – خالقاً – لها .

– من اجل تقويم الانظمة السياسية العربية ، وتحديد موقعها ، بين نظم الحكم السائدة في اطار المجتمع الانساني ، وذلك من خلال مضاهاتها بسواها ، من تلك الانظمة .

مسعى البحث : مرام واهداف يسعى البحث ، الى تحقيق المرامي ، والاهداف الآتية :

1. الهدف الرئيس : – تعرف الدور الذي تقوم به السلطة السياسية العربية ، في تقنين السلوك الاجتماعي العربي ، وترويض ذلك السلوك ، بما ينسجم واهدافها .

2. الاهداف الفرعية : –تعرف الدور الذي تقوم به السلطة السياسية العربية ، في تحويل المواطن العربي ، الى كائن مستلب سياسياً .

–الكشف عن الممارسات والاساليب السلطوية العربية ، ازاء المجتمع المدني ، وتجريده من امكاناته ، وبما يرغمه على السير في فلك تلك السلطة .

–تعرف دور السلطة السياسية العربية ، في تشكيل السلوك الاجتماعي على وفق بعض المتغيرات الخاصة بالعينة " الجنوسة (النوع الاجتماعي) العمر ، الاختصاص ، الدرجة العلمية "

فرضيات البحث : مقولات وقضايا.

أهم التساؤلات التي اثارها البحث "بصيغة فرضيات نورد الآتي :

1. الفرضية الرئيسة : " تتحكم السلطة السياسية العربية ، في تشكيل السلوك الاجتماعي للمواطن العربي على وفق اهدافها ومراميها غالباً " .

2. الفرضيات الفرعية : " غالباً ما يشعر المواطن العربي ، بالاستلاب السياسي ، جراء سياسة الأستبداد التي تمارسها السلطة السياسية ضده " . " غالباً ما تسعى السلطة السياسية العربية الى تجريد المجتمع المدني من امكاناته الذاتية والموضوعية ، بغية السير في فلكها ". ليست هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية ، بين ممارسات السلطة السياسية العربية والسلوك الاجتماعي السلبي – تقويم السلطة السياسية – ، على وفق بعض المتغيرات الخاصة بالعينة من قبيل " النوع ، العمر ، الاختصاص ، الدرجة العلمية " .

مجالات البحث :

حدود وابعاد

1. البعد البشري : ويتمثل بوحدات عينة البحث ، المؤلفة من اعضاء الهيأة التدريسية ، في عدد من الجامعات العراقية ومن الجنسين .

2. البعد المكاني : ويتمثل بالرقعة الجغرافية ، التي تتوزع عليها الجامعات العراقية الآتية : " جامعة بغداد (مدينة بغداد) ، وجامعة ديالى (مدينة بعقوبة) ، وجامعة واسط (مدينة الكوت) وجامعة كركوك (مدينة كركوك) ، وجامعة الموصل (مدينة الموصل) .

3. البعد الزمني : ويتحدد بالسنة الدراسية 2009 – 2010 .

صعوبات البحث وتتمثل بشكل رئيس ، بصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة لضعف توثيقها أو لكونها محرمة على البحث العلمي ، وهو استبداد من نوع آخر . فضلاً عن لا ابالية المستجيبين في ارجاع استبانات البحث او حتى ملئها ، أذ تم توزيع 683 استبانة لم نحصل إلا على 492 استبانة وأهمل بعضها لعدم اكتماله

الشروط العلمية ، علماً أن المستجيبين جميعاً هم من أساتذة الجامعة .

مفاهيم البحث : مقتربات وأطر :

أقتصر البحث على أهم المفاهيم ، التي لها علاقة بموضوع الدراسة وبما يلزمنا ، التطرق اليها ، دون سواها ، كما تجدر الأشارة الى أن تناولنا ، لتلك المفاهيم ، اقتصر على التركيز في الجوانب المتعلقة بكل مفهوم في ما له علاقة بموضوع بحثنا ، بلا تفصيل في الجوانب الاخرى للمفهوم . ومن بين المفاهيم التي تم اعتمادها في بحثنا ، نورد الآتي :

1. السلطة السياسية Political Authority من بين المعاني التي تعبر عن السلطة السياسية ، استخدام الحكومة القوة بصورة مشروعة . وفي هذه الحالة ، فأن الشرعية ، تعني أن من يخضعون لسلطة الدولة ، يظهرون اقتناعهم ، ورضاهم ، عن سلطة الحكومة (غدنز ،2005،ص467) .

ويعبر عن السلطة السياسية (نظام الحكم) ، بوصفها أحدى آليات الضبط الاجتماعي ، تمارس وظيفتها الردعية – القهرية ، بغية حفظ الكيان الاجتماعي من الداخل ، فضلاً عن وظائف اخرى ، تنظيمية ، وتقنينية ، وتوزيعية وأشباعية ، إلى جانب دورها في حماية المجتمع من التهديدات الخارجية . وكلما نجحت السلطة السياسية في أداء وظائفها ، زادت شرعيتها ، أي قبول المجتمع لها ، والأمتثال لأوامرها ونواهيها ، والعكس بالعكس (ابراهيم،وآخرون،2005،ص46) .

مما تقدم يمكن الاستنتاج بأن السلطة السياسية – متمثلة بنظام الحكم – هي نوع من انواع القوة التي تنظم جهود وواجبات المواطنين ، من خلال الأوامر والنواهي التي تصدرها لهم بموجب قوانين ، ولوائح ، وتشريعات ، مكتوبة ومحدودة بدستور معين من اجل تحقيق الاهداف العامة والخاصة ، التي يصبو اليها الفرد والمجتمع . على أن تتوفر تلك السلطة على الشرعية أي الاعتراف والمقبولية من قبل افراد المجتمع . واجرائياً تعني السلطة السياسية العربية ، الدرجة التي تحصل عليها في ضوء المقياس المعتمد وتحديد ما أذا كان دورها سلبياً أم ايجابياً في تكوين السلوك الاجتماعي المرتجى .

2. النظام السياسي التسلطي Authoritarian Political order هو ذلك النظام ، الذي تتخذ فيه ، حاجاته ، ومصالحه ، طابع الأولوية ، على حساب مصالح المواطنين العاديين ، وتتعرض فيه المشاركة الشعبية في الشؤون السياسية ، للتقييد المتزمت ، او الانكار الكلي (غدنز ،مصدر سابق،ص750) .

3. الأستلاب السياسي Political alienation سوسيولوجياً ، يعني انحلال الرابطة بين الفرد (المواطن) والآخر (السلطة السياسية) (بودون.ر ،1986،ص29) ، او هو شعور الفرد (المواطن) ، بصعوبة ايجاد معنى لوجوده (المصدر السابق،ص32) ،والاستلاب يتناوله البعض بمعنى الاغتراب ، الذي يعبر ، عن الحالة السايكوأجتماعية ، التي تسيطر على الفرد ، سيطرة تامة ، تجعله غريباً وبعيداً عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي – هنا السياسي – مع عدم توفره على الهدف ، والقدرة اللازمة لتغيير الوضع الذي يتفاعل معه

(ميشيل،1980،ص20-23) . وورد الاستلاب بمعنى الاحساس بأن قدراتنا – بوصفنا بشراً – قد اصبحت خاضعة لكيانات اخرى – الكيان السياسي هنا – (غدنز ،مصدر سابق،ص737) .

والاستلاب السياسي – كما اعتمدناه – ، يعني تمكن الدولة من الهيمنة على المجتمع ، بسحق أو تعطيل المجتمع المدني ، بحيث يجد الشعب نفسه خادماً للدولة ، بدلاً من أن تكون الدولة خادمة للشعب . وبهذا يبدو وكأن الدولة اصبحت خارجة على سلطة المجتمع ، ومتعالية عليه (بركات،2008،ص326) .

4. السلوك الاجتماعي Social behavior عرفه عالم الاجتماع الامريكي "تالكوت بارسونز "بأنه : " ذلك السلوك الذي ينطوي على توجه قيمي ، وتحدد نمطه المعايير الثقافية أو السنن الاجتماعية " (تيماشيف،1982،ص363) . وينظر الى السلوك الاجتماعي ، على انه الحالة المترتبة على تفاعل الأفراد مع الجماعات المرجعية التي ينتمون اليها ، ومدى انصياعهم للضغوط التي تمارسها عليهم تلك الجماعات ، بما يجعلهم يتمسكون ، بانماط سلوكية ترضى عنها تلك الجماعات (الغمري،1976،ص28) .

وقد ورد معنى السلوك الاجتماعي ، بما يشير الى التوقعات المعرّفة اجتماعياً ، والتي من المتوقع أن يتمثلها الفرد ، في اوضاع اجتماعية محددة ، وذلك من خلال الأدوار الاجتماعية التي يتعلمها عبر عملية التنشئة الاجتماعية (غدنز ،مصدر سابق،ص89) . ويفصح السلوك الاجتماعي ايضاً عن مجموع التفاعلات بين الأفراد في بيئة معينة أو موقع جغرافي معين وينشأ نتيجة لافعال الافراد الاخرين ، وعادة ما يعزز او يرفض من قبل هؤلاء الأفراد ، ويميل السلوك الاجتماعي الى ان يكون ثابتاً لفترات طويلة من الزمن (ابو جادو،2000،ص221-222) .

هذا ويمكن الاستنتاج بأن السلوك الاجتماعي ، يتضمن الاساليب والتصرفات التي تعكس المعايير والقواعد السلوكية ، والتوقعات المعرّفة اجتماعياً والتي ينبغي تمثلها من قبل افراد المجتمع كافة بوصفها انعكاساً لماهية الثقافة التي ينتمون اليها ، والتي تعبر عن هويتهم الاجتماعية .

5. تكنولوجيا السلوك الاجتماعي Technological of social behavior ويعني ، اخضاع السلوك الاجتماعي لتقنيات التحكم والضبط والتلاعب الأكثر تأثيراً ، من قبيل التهميش ، والاقصاء ، والحرمان ، والحصار والقمع والتصفية ، كسياسة نفس طويل ، لتشكيل ذلك السلوك وترويضه (الحجازي،2006،ص88)

6. ترويض السلوك الاجتماعي Processing of social behavior اعتماد اساليب (التطويع والتطبيع والاخضاع) من قبل السلطة السياسية كوسائل لاعداد الفرد والتحكم فيه ، حتى يخضع لتوقعات السلطة ويستجيب لرغبتها واهدافها المرسومة ، وصولاً الى تشكيل مدركاته ، وافكاره وقناعاته وعواطفه ، بحيث يتم امتلاكه من الداخل ، وعلى مستوى الوعي الذاتي ، والخبرة المعيوشة (المصدر السابق،ص88) .

7. دولنة المجتمع Statist society سعي الدولة – كسلطة سياسية – الى مد أذرعها الاستحواذية ، واعينها الرقابية وتعظيم اجهزتها العسكرية والبوليسية وبسط يدها على ادارة الشأن العام للمجتمع بوصفها

مجسدة للأرادة العامة ، ووصية على مجتمع قاصر ، عن ادارة شؤونه – قاصر من بلوغ مرحلة الرشد السياسي – بما يتيح لها المجال للنفاذ الى اعماق البنية الاجتماعية ، ويحول في الوقت نفسه ، دون تشكل روابط مدنية ، بتعبير أخر ، سعي الدولة الى تجاوز مقدرات المجتمع المدني ، ومؤسساته وفرض الرقابة الأمنية ، والاستخبارية عليه ، في محاولة لصهره ، واذابته في كيانها ، بعيداً عن ممارسة دوره في بناء المجتمع وسيرورته (بوشلاكة،رفيق عبد السلام،2006،ص98-99) . ويعني هذا المفهوم ، بحسب هيغل واتباعه ، امثال لورينز (Lorenz) ، وفون شتاين (Vonstein) ، اخضاع اجزاء المجتمع المختلفة لسيادة الدولة – متمثلة بالسلطة الحاكمة – وسيطرتها (ابو الغار،1985،ص107-108) .

8. الاستبداد Despostism الاستبداد كما يشير المنجد في اللغة والاعلام اليه هو الانفراد . استبد بكذا انفرد به مستقلاً ، واستبد الأمر بفلان ، غلب عليه فلم يقدر أن يضبطه . (مجموعة مؤلفين،1988،ص28) اما اصطلاحاً فيعني الاستبداد : " الانفراد بادارة شؤون المجتمع من قبل فرد او مجموعة ، عن طريق الاستحواذ او الاستيلاء والسيطرة – من دون وجه حق – مع استبعاد الآخرين واهدار مبدأ المساواة ، في حق المشاركة في أدارة شؤون الدولة والمجتمع (الكواري،2006،ص13) . كما يعني الاستبداد ، انفراد فرد ، او مجموعة من الافراد بالحكم أو السلطة المطلقة من دون الخضوع لقانون او قاعدة ، ومن دون النظر لرأي المحكومين (الكيالي،1990،ص166) . والنظام الاستبدادي هو شكل الحكم الذي يحظر التعبير العلني عن الاختلاف أو عدم الاتفاق ، او المعارضة (برو،1998،ص566) .

الفصل الثاني : الإطار النظري : أدبيات ودراسات المبحث الأول : السلطة السياسية العربية : ماهية وآليات المدخل : ابتداء لابد من الاشارة الى ان السلطة السياسية – الشرعية – تنبثق عبر العلاقة الكائنة بين المجتمع – كتنظيمات وتشكيلات – والدولة – بوصفها مالكة للسلطة – ومما تعارف عليه في علم الاجتماع ان المجتمع سابق للدولة وشرط لها ، كونها – الدولة – تقوم وتنهار ، وكونه – المجتمع – يتسم بالدوام والاستمرار ، واذا كان وجود السلطة امراً ضرورياً ، في كل مجتمع ، فأنها لا تكون شرعية ، إلا إذا استمدت من المجتمع ، واذا كانت الدولة تعتمد المواطن – كوحدة بشرية – فأن المجتمع يعتمد الانسان – كوحدة بشرية – وبينما كل مواطن انسان ، ليس كل انسان مواطناً – بحسب لائحة حقوق الانسان – وبينما كل سلطة قوة ، ليست كل قوة سلطة – بدون شرعية – (Maciver,1947,p.3-7) ،مثل هذه المضاهاة تعبر عن اسبقية المجتمع على الدولة ، وأن العلاقة بينهما قد لا تكون متوازية او منسجمة ، فالدولة قد تكون امتداداً للمجتمع وتجسداته – وهو الاستثناء – وقد لا تكون – وهو الغالب – لذا نرى من الاهمية بمكان دراسة العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة – معبر عنها بالسلطة السياسية – وبخاصة في نطاق المجتمع العربي ، كون السلطة السياسية العربية نأت بنفسها بعيداً عن المجتمع وتشكيلاته ، وبما افرز حالة من الاستبداد في نظم الحكم العربية الراهنة عموماً – بلا استثناء – سواء اكانت جمهورية ، ام ملكية ، إذ إن جميع الأنظمة العربية تضع خطوطاً حمراء تتصل بسلامة النظام القائم

، وبما لا يمكن تجاوزها ، او التساهل في امرها .

أذن يمكن القول ، إن استبداد السلطة السياسية العربية ، هو حالة عامة وغالبة تطبع الراهن السياسي العربي . والسؤال المحوري والاساس ، هل ظاهرة الأستبداد في السلطة السياسية العربية هي وليدة المرحلة الراهنة – بما تتوفر عليه من متغيرات واشكالات – ؟ ام انها متواترة عبر المعطى الزمني مع الاختلاف في الممارسة والآليات – جذور ومنابت – وللاجابة نقول ، أن الاستبداد لا ينبع من فراغ ، ولا يتكون بكيفية اعتباطية ، او يتكون بصورة جزافية أو آنية أنما تحكمه مجموعة معقدة ومتشابكة من الظروف والاشتراطات الذاتية والموضوعية المتشكلة بفعل القرينة الاجتماعية التاريخية – الزمكانية – ومثل هذا يدعونا الى تتبع مسار السلطة تاريخاً وراهناً وعلى وفق الآتي :

1. السلطة في التاريخ العربي الإسلامي : قراءة سوسيولوجية، إن التحليل البنيوي لظاهرة الاستبداد السلطوي العربي ، ينبئ عن أن هذه الظاهرة ، نشأت وتراكمت في تاريخنا الممتد قروناً عديدة ، وأن التفرد بنظم الحكم ، وتوظيفها لخدمة مصالح فردية او جهوية او فئوية او حزبية ، أو ملّية كانت وما تزال سائدة وظاهرة للعيان لا لبوس فيها ، ولا غموض . وبالعودة الى الجذور الاولى لنظم الحكم على النطاقين العربي والاسلامي ، نجد انها انحدرت الى ظلها ، إذ تحول الشورى الى ملك عضوض ، وجوبهت المعارضة السياسية باقصى درجات البطش والتنكيل . وبقراءة سوسيولوجية متمعنة للتاريخ ، نجد أن الاسلام لم يحدد شكل ومؤسسات الدولة ، ولم يعتمد النظام السياسي بعد النبي (r) صيغاً معينة أو ميكانزمات محددة لاختيار الحاكم ، ولم تتحدد مؤسسات الحكم او التشريع بشكل قطعي وحاسم ، فبعد انتقال الرسول (r) الى الرفيق الأعلى ، ترك الامر شورى بين المسلمين ، يختارون صيغة الحكم التي تتناسب وظروفهم ، واستناداً الى ما ورد من أشارات في القرآن والسنة . وفي ذلك يقول (r) " أني تركت فيكم ما لاتضلوا بعده أن ما اعتصمتم وتمسكتم بهما ، كتاب الله وسنة نبيه " (ونسك،1936،ص534) ، وفي رواية اخرى "كتاب الله وعترتي " . أن البحث عن أصل السلطة في الادبيات الاسلامية يتمخض عن استنتاج شكلين للسلطة : الاسلامي الرسالي (Islamism) وهو ما يتمثل بالعصر النبوي الصحابي – صدر الاسلام – والاسلاموي السلطاني (Islamistic) الذي ساد اغلب مراحل بناء السلطة الاسلامية ، والتي تميزت بما عبر عنها أبن خلدون بمفهوم الغلبة ، الذي يعني القوة التي عن طريقها يتم اخضاع المجتمع لفئة المتغلبين ، وبذلك تسود مقولة الدولة الطبيعية التي تقوم على حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة (ابن خلدون،المقدمة،1977،ص338-357) . مثل هذا النوع من السلطة – الغلبة – يتحدد بما يمتلكه من وسائل الاستحواذ على تلك السلطة من قبيل العصبية الاثنية أو العسكرية او القبلية او الطوائفية او الاقوامية ، ولم تتوفر شروط السلطة المعبرة عن المجتمع – الأمة – الا في شكلها النبوي الصحابي ، إذ كان المعطى الثقافي يمثل حالة التطابق بين المعقول والمعيوش ، ومعبراً عن حالة التوافق ، بين الخطاب القرآني والواقع العياني . أي أن السلطة الحاكمة ابان حقبة صدر

الاسلام كانت تعكس صورة المجتمع – بدرجة كبيرة – بـــتمفصلاته البـــنيانية ، والتي بقـــيت هاجس الخطاب الثقافي الاسلامي – الرسالي – .

إلا أن الحال تغير مع واقع السلطة الاسلامية في ظل التجربة السلطانية اذ انحدرت الســـلطة الى ظلها وتحـــول الخطاب الثقافي الرسالي ، الى صيغة الخطاب الاسلاموي العصبوي ، واضحت العلاقة بين السلطة الحـــاكمة والمجتمع قمعية تسلطية ، تحاول السلطة الحاكمة من خلالها أحتواء المجتمع بتكريس هيمنتها وتســـلطنها على مقدرات الناس وشؤونهم ، من خلال مأسسة الاسلام سلطانياً وسياسياً – ادلجته – وانها كانت تســـعى الى دولنة المجتمع – اذابته وتماهية – بوصفها الجهة التي تقيم حكم الشرع الاسلامي ، وقد تجسد ذلك بوضوح في شـــكل الدولة الاموية والعباسية اذ كانت تعد نفسها القيمّة على المجتمع والمعبرة عن ارائه (سلمان،2001،ص357) . ومن هنا فأن انموذج السلطة العصبوية – الكلاّنية – يقف عقبة في وجه قيام الدولة المجتمعية ، ولا سيما بـــعد أن سوغ وجوده على وفق احكام الدين – ضرورة السلطة من اجل تنظيم المجتمع – والذي اصبـــح الايدلوجيا الرسمية التي تحتمي السلطة في ظله . أي أن الولاء هنا تحول الى ولاء للاسلام – المؤدلج – الذي يتشـــخصن في ذاتية الحاكم .

مثل هذه السلطة الشريعية ولكن غير المشروعة اخفقت في تحقـــيق العدالة التي يهدف اليها الخطاب الأسلامي الرسالي ، ولكنها تمثل الواقع الفعلي الذي انتهت اليه الدولة في شكلها الســـلطاني ، المقـــنّع بلبـــوس الاسلام وشعاراته الدينية ، اذ كانت هذه السلطة تقيم الشعائر والطقوس التي اصبحت هدفاً بحـــد ذاتها ، كما انها وظفت الأسلام كايدلوجيا فوقية تضفي على سلطتها نوعاً من التابـــو ، وتمنع عنها امكانية عقـــد اجتماعي مع المجتمع المدني والابقاء على طابع عسكرة العلاقـــة – القـــوة – بـــينهما ، وكما ممثل في الترســـيمة الآتية : السلطة

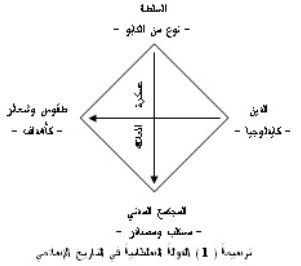

در – ترسيمة (1) الدولة السلطانية في التاريخ الإسلامي

مثل هذا السياق ألانقطاعي بين التكوين المجتمعي ونظام الحـــكم ، ولّد – تاريخياً – التضادية النافرة بينهما ، فبقدر قمع السلطة للمجتمع ، يعمل المجتمع على التنكر لتلك السلطة ، اما بصورة موضوعية – مباشرة – عبر المعارضة والمقاومة ، واما بصورة ذاتية – غير مباشرة – من خلال تبني الايدلوجيات المضادة . مثل

هذا ما أدى الى القطيعة شبه الدائمة ، وحال دون المثاقفة بين الخطاب الاسلامي الرسالي والسلطة الحـــاكمة ، الأمر الذي افرز انموذج السلطة الفوقية ، التي تتخذ من القوة وسيلة لتثبيت سلطانها . وفي ضوء ما تم ذكـــره فأن احلال الخطاب الايدلوجي الذي يمثل مصالح الجهويات الحاكمة محل الخطاب الاسلامي الرسالي ، ادى الى وقوع التناشز حد التقاطع والصراع بين ثقافة المجتمع وسلطته الحاكمة ، لانفراط الصلة بـــين المعطيين . ومثل هذا الانفراط يعبر – دلالياً – عن اخفاق المجتمع في اســـتيعاب الســـلطة واندراجها ضمن دلالاته الاجتماعية ، وعن اخفاقه في جعلها ناتجاً ينسجم وتطلعات مسيرته التاريخاتية .

لكل ذلك لم يستطع المجتمع – او لم تتح له فرصة – السير في عملية التغيير على وفق منظور ثقـــافي اكثر نضجاً – يتناسب والمتغيرات الاجتماعية – يمكنه من تحرير فئاته الاجتماعية – كتراتبات – من اسار القيم والعلاقات السائدة ، كالطائفية والقبلية والاقليمية وســـواها ، والتي ظلت قـــدراتها عالية على لجم واحـــتواء كل محاولة للتشكل المجتمعي بأتجاه التغيير . يساندها في ذلك شكل النظام السلطاني الذي يقف بالمرصاد دائماً لكل حراك مجتمعي يحاول اعادة انتاج الظروف الموضوعية في اتجاهها المحدد بمتغيرات التراث الرســـالي . مثل هذه المعيقـــات عملت على اجهاض امكانات المجتمع والحـــيلولة دون بـــلوغه مرحـــلة التمأســـس (المصدر السابق،ص359) . مما تم عرضه عن العلاقة بين المجتمع وسلطته الحاكمة – الحاكمية والمحكومية – يتبين أن السلطة اعتلت قمة الهرم الاجتماعي ، وقد تجمعت لديها مفاتيح التغيير بذلك الاتجاه الذي يحفظ غلبة الحـــكم بمعناه المطلق ، واصبحت المتغير المستقل – السببـــي – والاشـــمل المنتج لبقـــية المتغيرات المعتمدة – النظم الاجتماعية الاخرى – الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعسكرية ، وذلك من خلال الاستبداد الذي يعني ارادة الاقوى والاقوى ليس صفة اقتصادية غالباً في التجربة العربية ، ولكنه يتمحور بصيغة هي اقرب الى البـــدائية والطبيعية (صفدي،1986،ص163) . أي أن السلطة الحاكمة – هنا – تمثل البنية الفوقية المنتجة للبنية التحتية ، وليس العكس كما هو الحـــال في النظريات الاقـــتصادية عامة – والماركســـية – بـــخاصة – (بوتومور،1981،ص85) ومعنى ذلك أن المعطى السلطوي يحـــل محـــل المعطى الاقـــتصادي في تحـــريك صيرورة المجتمع وسيرورته . مثل هذه الاشكالية اوجدت حالة من الانقطاع بين الســـلطة الحـــاكمة والمجتمع والحيلولة دون قيام الدولة المجتمعية .

مما تم بيانه ، يمكن القول أن مبدأ الغلبة – القوة – الذي انتهى اليه شكل السلطة العربية الأســـلامية – السلطاني – أحدث تحولاً جذرياً في نمط العلاقة بين الســـلطة الحـــاكمة والمحـــكومة – المجتمع المدني – الى الدرجة التي اصبح فيها المجتمع يتقبل الخضوع والخنوع للحاكم القوي دون الحاجة الى تسويغ ســـلطته – ايجاد مبررات قبولها – ومما ساعد على ذلك ما قام به فقهاء المســـلمين ومفكروهم من عقـــلنة النماذج الســـلطوية ، والتنظير لها من خلال – لَي عنق – النصوص الدينية وتأويلها وأصدار الفتاوى بما يبـــرر الســـلطة القـــائمة – حكومات الأمر الواقع – واثبات شرعيتها من ذلك مثلاً الحـــكم بـــأمر الله اســـتناداً للآية الكريمة {واطيعوا الله

واطيعوا الرسول واولي الامر منكم } (القرآن الكريم،سورة النساء الآية 59) أذ تم اغفال نصف الآية الاخر الذي يجعل هذه الطاعة بالتوافق بين الحاكمين والمحكومين فأن حـــدث خلاف فالآية تدعو الى الاحـــتكام الى الكتاب والسنة . ويتم بذلك اضفاء الصبغة الشرعية على تغلب الحاكم وتسلطه ، او مما قيل من قبل بـــعض علماء الدين والفقهاء واتباعهم من مقولات تحض على طاعة الحاكم طاعة مطلقة ولو كان ظالماً درءاً للفتنة " حاكم غشـــوم خير من فتنة تدوم " ومن ذلك ايضاً " الحاكم خير من الفوضى مهما كان مصدر سلطته ، ولا يجوز خلعه ، حـــتى لو لم يعدل أذا كان في منازعته اثارة الفتن ، او خوفاً من اضطراب الأمور " (الغزالي ، بـــلات،ص28) وكذلك مقولة " حق الحاكم في فرض الطاعة على رعاياه ، وواجب الرعايا الامتثال لأرادة الحاكم حـــتى ولو كان ظالماً بحجة أن ذلك خير من الفتنة وانحلال الامة " . وقيل ايضاً " واجب المسلمين أن يطيعوا الحاكم ، وأن يكونوا من الشاكرين اذا اصاب ، ومن الصابرين أذا أخطأ " (بركات،مصدر سابق،ص484-485) .هكذا كان أذن شـــكل علماء الدين – ابان تلك الحقبة – طبقة كهنوتية كما في الطوائف غير الاسلامية ، دينية شرعية بيروقراطية ، بل هي جزء من بيروقراطية السلطة الحاكمة .

2. سلطة الشوكة والتغلب في الراهن السياسي العربي الاستنتاج الذي توصلنا اليه بقراءتنا للســـلطة في التاريخ العربي الاسلامي – باستثناء صدر الاسلام – أن اعتماد الشرعية الدينية – كمدونة سياســـية – اساســـاً للحكم ، حال دون خلق الوشائجية بين السلطة والمجتمع ، وبالتالي دون تطوير نظام مدني في ممارسة الحـــكم . وفي مجال التنظير للسلطة – على وفق النموذج القـــائم – تم التوصل الى تنظيرات سياســـية – نماذج واطر – تشرعن الحكم والسلطة ، من خلال اسنادها بالآيات القرآنية والمأثور النبوي ، والقياس على التجارب السابقة ، بما اضفى عليها صفة القداسة غير القابلة للنقاش او النقد او المحاسبة ، أذن كان هناك تناقض واضح بين السلطة كتصور كتنظير كفكرة وبين السلطة كممارسة ، كتجسيد ، كأمر واقع ، وهو ما نبّه اليه ابن خلدون حين تكلم عن الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية (العروي،1981،ص118) .

مثل هذه الاشكالية – بازاء السلطة في التاريخ الأسلامي – حال دون التوصل الى صيغة تعاقـــدية – عقد اجتماعي – بين النخبة الحاكمة ورعيتها ، وبما افرز صيغاً تغلبية تتقاطع ومبادئ الاسلام الرسالي .

وتجدر الاشارة الى أن هذا الحال – سلطة الغلبة ذات الصبغة الدينية – استمر في الواقع العربي على هذا المنوال ، حتى القرن التاسع عشر ، حين سنحت فرصة الاحتكاك بالحضارة الغربية ، التي عرفت التغيرات الدستورية في 1215 ، ثم الاصلاح الديني في القرن السادس عشر ، والثورة الفرنسية عام 1798، بما صاحب ذلك – مجتمعياً – الثورة الصناعية ، والكشوف الجغرافية وصعود الطبقة البرجوازية ، والتسابق الاستعماري . أذ بموجب تلك التحديات ، طرح التساؤل الكبير : " النهضة أو التخلف " ودخل المصلحون المسلمون مشـــاركين في الاجابة عن ذلك التساؤل ، وبدأوا بمعالجة النظام الدستوري ، ففي عام 1866 تقدموا الى الســـلطان العثماني بمذكرة اقرب الى مشروع مقترحات دستورية طالبوا فيها السلطان بأخذ المبادرة في قيادة الحركة الدســـتورية .

كما تأثر اولئك الذين لجأوا الى اوربا بالافكار السائدة ، وبدأت تجارب في تونس عام 1860 ، وفي تركيا في 1876 ، وفي مصر في 1881 ، إلا أن تلك المؤسسات الدستورية ، لم تستطع الصمود في المجتمعات التقليدية ، كونها لم تعبر عن تطلعات الجماهير ، ولم تجذبهم او تقنعهم بوصفها ادوات تغيير ناجحة ، هذا الى جانب أن الفئات المتدينة خشيت أن تضر هذه التغيرات بمصالحها ، لذلك انحازت الى الحكم الاستبدادي الذي يضمن لهم تلك المصالح (علي،2005،ص62-63) .

واستمر الحال كذلك حتى سقوط سلطة التسلط العثمانية في 1917 ، أذ حلت نظم الحكم العربية بصيغتها الحداثية التي تعد نتاج للمرحلة الاستعمارية ، بما اورثته من ادارات وهياكل ومؤسسات واساليب تختلف عن النواتج التاريخية والثقافية التقليدية أذ انها – صيغ الحكم – تعد من ثمار التحديث الذي وفد الينا من الدول الغربية . إلا أن مما ينبغي التنبيه اليه أن تلك النواتج التحديثية جاءت الينا شوهاء وغير مكتملة ، كونها اقتصرت على ادوات السيطرة والاخضاع ، من دون المؤسسات المدنية ، وآليات الضبط والمراقبة القضائية الأخرى – تحديث من دون حداثة – مما انقطعت معه النخبة السلطوية عن فضائها الشعبي ، ودخلت معه في صراع عنيف (الكواري،مصدر سابق،ص108) ،هذا وتمثلت تجليات الاستبداد في نظم الحكم العربية في الراهن السياسي ، بالجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية والبيروقراطية ، الأمر الذي جعل أهم خصائص تلك النظم القوة المنظمة في ادارة الشأن السياسي، وظلت نظم التغلب العربية تمارس التسلط كسلوك يومي ، في المؤسسات ، وكثافة وقيم ، مستندة في ذلك الى ظروف معينة تسهم في شيوع التفرد والقيادة الكارزمية ، وتوظيف الماكنة الاعلامية في قلب الحقائق وتزييفها . فضلاً عن تفتيت الظاهرة الحزبية وافراغها من محتواها ، وتسلط المؤسسة العسكرية بالتحالف مع جماعات المصلحة ، الى جانب حضور المرجعيات العشائرية والتاريخية ، والاحتكام الى المقدس في حالات التنازع والتقاتل (المصدر السابق،ص20) ، وبسبب الوهن التاريخي المزمن للسلطة السياسية العربية ، الذي لازمها منذ صيرورة تكوينها وميلادها ، كانت تلك السلطة وما تزال تشكو خللاً مزمناً في علاقتها بالقوى الوطنية والمحلية ومجتمعها الشعبي ، ثم بالجوار العربي ، وفي محاولة للتغلب على أزمة الشرعية ، تلجأ السلطة السياسية العربية الى الاسراف في استخدام العنف ، والمبالغة في استخدام القوة ، لفرض اجندتها الحد الذي تتماهي فيه في ادارة العنف . ولهذا عمدت تلك السلطة ، الى تقوية ماكنتها البيروقراطية المركزية ، وتعظيم اجهزتها العسكرية والبوليسية وجهازها القضائي ، وبسط اليد على النظام التعليمي ومختلف المؤسسات الثقافية والحاقها بها . وفي مقابل ذلك عمدت الى تفكيك الوحدات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني – الاهلي – او على اقل تقدير تجييرها لصالحها (بوشلاكة ، مصدر سابق ،ص98) ومثل هذا – ولا شك – منح سلطات التغلب العربية – ذات التوجهات التحديثية – قدرة فائقة وغير مسبوقة على النفاذ الى اعماق البنية الاجتماعية – مؤسساتها البنيوية – وإعمال ما ينسجم واهدافها – تخطيطاً وتنفيذاً – وبما حولها الى مؤسسة كلاّنية تفرض اجندتها على باقي مؤسسات المجتمع الاخرى ، وحال دون الملاقحة مع المجتمع المدني، هذا وكنتيجة طبيعية

لهذه التغلبية في الراهن السياسي العربي ، فقد غابت الديمقراطية ، كما غابت الحريات المختلفة – التعبير ، الصحافة ، التنظيم – واضمحلت الحياة الحزبية والبرلمانية ، وهيأت تلك النظم السبل – لنفسها – للبقاء اطول مدة ممكنة في سدة الحكم والسلطة ، وذلك عبر أساليبها التي تمزج بين الردع والقمع ، والتخويف ، والتهميش والاقصاء ، والترهيب والترغيب . فضلاً عن توظيف القوانين التي تزيد من تسلطها كقوانين الطوارئ – على وفق مقتضيات الامر الواقع – الى جانب الاجراءات التي تبرر هيمنتها واستبدادها كلما اقتضت الحاجة الى ذلك من قبيل مسميات الامن القومي ، وأمن الدولة ، والوحدة الوطنية ..الخ ، مثل هذه الآليات والممارسات السلطوية حرمت مؤسسات المجتمع الاخرى من التمتع بحقوقها ، وممارسة مهامها كشريك في ادارة السلطة ، وبما ارغمها على السير في اسار سلطة الدولة وفلكها – دولنة المجتمع – كما أن مثل تلك الممارسات حجبت عن الفرد (المواطن) امتيازاته وحريته ، وافرغته من مضمونه ومحتواه – أهدافه وتطلعاته – بأستجابته الى آليات تلك السلطة – كائن مخلوق مسير مصنوع – وبما جعله مستلباً سياسياً .

وهكذا اضحت الشعوب العربية كافة – افراد وجماعات – مجرد تجمعات بشرية لم تبلغ مرحلة المجتمع ، وليس بينها عقد اجتماعي ، ولا هي قادرة على التوافق على ثوابت وطنية وهوية جامعة مشتركة . واذا كانت السلطة العربية التقليدية – تاريخياً – قد أسست شرعيتها استناداً الى مسوغات دينية ، فأن السلطة الراهنة – الحداثية – اعتمدت مقولات الحداثة والتقدم والمجتمع المدني وسواها من المسميات المعهودة في الخطاب السياسي الرسمي العربي ، كما انها كانت لا تتورع عن الاستحواذ على الدين ومؤسساته اذا ما اقتضت الحاجة لذلك ، أي انها كانت تتعاطى الرموز الحداثية والدينية على حد سواء – التجريم والتحريم – أي التجريم السلطاني والتحريم الديني .

مما تم استعراضه بأزاء السلطة السياسية العربية ، يبدو أن المعطى السلطوي العربي من التعقيد ما يصعب فك الترابطات والتداخلات – المتناقضة غالباً – في اطاره من قبيل الأرث التاريخي – بتمفصلاته الشرعية – والمحددات الثقافوية – بارجاعاتها الماضوية – والبنيات الاجتماعية – بتباييناتها التكوينية – وجماعات الضغط – باختلافاتها الايدلوجية – فضلاً عن الجوانب النفسية والاجتماعية وأمور اخرى كل هذه المعطيات انتجت ظاهرة تنفرد بها السلطة السياسية العربية دون سواها ، يتماهى فيها الزعيم والحاكم والدولة والشعب والوطن . مثل هذه الخلطة السلطوية – ان صح التعبير – يصعب اخضاعها الى نظرية او اطار او انموذج يتمكن من تفسيرها ، انها حالة خاصة على مقاس الظاهرة السلطوية العربية – الهجينة – . ويبدو أن العلاقة بين السلطة الحاكمة والمجتمع في العالم العربي – تاريخياً وراهناً – هي أقرب ما تكون الى منظور عالم الاجتماع الامريكي المعاصر " تالكوت بارسونز " المسمى " حصيلة الصفر للسلطة " والذي مؤداه أن السلطة تعني الأستئثار من جانب شخص أو مجموعة ، الى حد انه من غير الممكن الاستئثار بها من قبل شخص أو مجموعة اخرى ، من الذين تمارس السلطة ضدهم . وبموجب هذا المنظور فأن أحد الطرفين يكسب ، والآخر

لابد أن يخسر ، ومثل هذا – بحسب بارسونز – يخلق منظوراً تظهر من خلاله السلطة التي تخدم مصالح فئوية (أقلية) على حساب مصالح المجموع (الأغلبية) (غدنز ،1985،مصدر سابق،ص493–494) ، وبما يتفق ومقولة عالم الاجتماع "روبرت ميشيلز "من أن "سلوك أية جماعة حاكمة ، أو مسيطرة ينبع من مصلحتها الذاتية " (الحسيني،1981،ص64) ، في وقت ينبغي فيه أن يكون الحق عاماً والشراكة مشاعة على وفق مبادئ الديمقراطية الحقة .

المبحث الثاني : تكنولوجيا السلوك الاجتماعي – تقننة وضبط وتحكم – رؤية تحليلية يفصح هذا المفهوم عن الاجراءات التقنية التي طورتها المدرسة السلوكية في ميدان التعلم ، ولاسيما على يد عالم النفس الأمريكي (بوروس فردريك سكنر B.F.skinner) والتي تقوم اساساً على مبدأ مفاده " أن السلوك محكوم بنتائجه " (أبو جادو ،2000،ص205) وانطلاقاً من ذلك فأنك تستطيع أن تؤكد السلوك المرغوب فيه من خلال تعزيزه عبر المكافأة – تعزيز ايجابي – كما انك تستطيع أن تطفئ ذلك السلوك وتوقفه من خلال جره الى نتائج سيئة أو مؤلمة – تعزيز سلبي – او تعدله وبذلك تستطيع أن تتحكم بنوع السلوك – قبولاً أو تعديلاً أو رفضاً – ما دمت تستطيع أن تتحكم بنتائج ذلك السلوك . مثل هذه الآلية هي ما أطلق عليها "سكنر "تكنولوجيا السلوك (سكنر ،1980) .

وبقراءة متمعنة لممارسات السلطة السياسية العربية بأزاء المواطن العربي ، نجد في هذه التقنية السايكولوجية ، ما يتناغم والآلية التي تعتمدها السلطة السياسية العربية – عموماً – في التعامل مع (مواطنيها) على سبيل خلق سلوك اجتماعي مقنن يهدف الى تحويلهم الى كائنات متقبلة مستجيبة لاملاءات السلطة السياسية ، عبر آلية تنشيئية – متواترة – تسعى الى ضبط سلوك (المواطن) والتحكم في ايقاعاته باتجاه ترويضه ، باعتماد مقاربة المدرسة السلوكية ، وذلك على وفق الآتي :

1. تكنولوجيا التعلم والتجريب : مرحلة التطويع تدور نظرية التعلم الاجتماعي حول تعلم الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه ، المثيرات أو المواقف أو المشكلات بكيفية تمكنه من تحقيق اهدافه (عدنان،2006،ص48) ، كما تتضمن عملية التعلم الاجتماعي تغييراً او تعديلاً في السلوك نتيجة التعرض لخبرات وممارسات معينة أو نتيجة استخدام وكالات التنشئة الاجتماعية بعض الأساليب والوسائل اللازمة لذلك التغيير أو التعديل (أبوجادو،2007،ص47) .ومعلوم أنه اذا ما اريد لعملية التعلم الاجتماعي أن تحقق أهدافها المبتغاة علينا اعتماد ميكانزمات معينة من قبيل مراعاة ميول ورغبات واولاع وتطلعات الافراد الذين نسعى الى تعليمهم وبكيفية عفوية تلقائية . إلا أن ما نلاحظه في حال السلطة السياسية العربية – التي وظفت هذه النظرية خدمة لأغراضها – خرجت عن آليات وتقنيات تلك النظرية باعتماد القسر والتعسف والارغام في التعامل مع المواطن العربي ، لأنها لا تريد لذلك المواطن أن يتعلم ما يريد تعلمه انما ما تريده هي . ولذلك تعاملت معه بكيفية اخضاعية لا اقناعية تلزمه فيها بتقبل ما تفرضه عليه من املاءات تتساوق ومتطلبات تلك

السلطة .

هذا ومن اجل تشكيل سلوك المواطن على وفق مراميها ، غالبـاً ما تسـعى تلك السـلطة الى طرح انموذج سلوكي معين ، بوصفه السلوك المقبول والمعبر عن الهوية الاجتماعية ثم تبدأ بتجنيد اجهزتها الرقابـية والاعلامية وكل امكاناتها للترويج لذلك الأنموذج فضلاً عن اعتماد آليات الترغيب تارة والترهيـب اخـرى ، وبكيفية مكرورة ، وذلك في محاولة لتطويع المواطن على تقبل ذلك السـلوك حـتى ولو كان ذلك خارج نطاق قناعاته . هي تريد من المواطن أن يتمثل ذلك السلوك – السلطوي – سواء اكان راغباً أم مكرهاً . ولا يقـتصر الأمر عند حدود الترويج والدعاية والاعلام ، انما قد تلجأ السلطة الى انزال العقوبـة بـمن يعارض مشـروع الحكومة او يقف حائلاً دونه من خلال ما يسمى " كبش الفداء scape goating " الذي يكون عبـرة للآخرين . ومثل ذلك ما يعرف بالتعلم الاجتماعي في ادبيات التحكم بالسلوك وبما يسهّل للسلطة عملها في فرض سطوتها ، وتعميمها ذلك السلوك على المجتمع برمته خلال التعلم الاجتماعي الذي اكد بـاندورا Bandura أنه يحـصل نتيجة مراقبة سلوك الاخرين وملاحظة النتائج المترتبة عليه مثل الثواب والعقاب (عاقـل،1977،ص249) ، ولعل مما يساعد السلطة في تمرير اجندتها سيادة اجواء عدم الثقة بـين المواطن والسـلطة ، وانعدام الطمأنينة وسيادة القلق ، ومثل هذا ما يهيئ مناخات مناسبة لسريان ما يسمى بالعدوى العاطفية والانفعالية التي أشار اليها " كوستاف لوبون " (الكعبي،1973،ص59) .

2. تكنولوجيا المرغبة والمرهبة : مرحلة التطبيع في محاولة من السـلطة السياسـية العربـية لاضفاء المشروعية على آليات التحكم بسلوك المواطن العربي ، عادة ما تلجأ الى أسلوب مزدوج الأتجاه ، إذ فضلاً عن الأسلوب الفظ المباشر الذي اعتمدته في المرحلة الأولى للتحكم في المواطن ، فأنها تتمم ذلك بأسلوب التحكم غير المباشر – الترغيب والتحكم الناعم – الذي يبدو انه أكثر فاعلية وتأثيراً عاى المدى البعيد . على أن ذلك ينبـغي أن يتم على وفق خطوات مدروسة ومتحسبة وتحت شعارات ومقولات تمس حياة المواطنين وتلقـى صدى في نفوسهم ، من قبيل طرح افكار الحرية والديمقراطية ، واسلوب تداول السلطة السلمي عبر الانتخابـات واللجان التمثيلية وتقـديم الخدمات ، واجراء بـعض الممارسـات الصورية . إلا أن بـواطن الأمور تهدف الى امتثال المواطنين . لمخططات تلك السلطة واجندتها. مثل هذه المداورة الخفية تؤصل لهيمنة السـلطة على رعاياها ، والتأثير عليهم كما تريد وتشتهي لا كما يريدون . ولعل السلاح الامضى في لعبة الشد والتراخي الحـكومية هو التحكم في وتيرة اشباع حاجات المواطن الاساسية – على وفق الهرم الماسلوي – اذ أن السلطة الحاكمة تسـتغل تلك الحاجات كورقة ضغط على المواطن في تثبيت سلوك معين او تعديله ، او تغييره على وفق قاعدة " السلوك محكوم بنتائجه " . أن اشباع الحاجات الاساسية للانسان ذات طابع ملزم ، فالمواطن مسـتعد للتخلي عن ارادته ومكانته واعتباره الاجتماعي اذا لم يتوفر عليها ، وبما يجره الى تبعية السلطة والرضوخ لها . وهنا تبدأ السلطة بالتحكم بالمواطن ، فتمنح او تمنع ، وتوفر أو تقتر ، وتغدق أو تشـح ، وبـما يسـاعدها على ممارسـة صور

الاستبداد المختلفة على المواطن من قبيل الاهمال والتجاهل والتهميش والاقصاء والحرمان . مثل هذه الآلية تضعف من شوكة المواطن ، ومقاومته لاملاءات السلطة الحاكمة ، وبما يجعله اداة طيعة بيدها . وهنا تبدأ السلطة بفرض إنموذج السلوك الاجتماعي المتعلم وتضع المواطن – من خلال لَي الذراع – امام امرين – احلاهما مر – اما الخضوع والتبعية للسلطة الحاكمة مقابل تامين حاجات المواطن او الحرمان والتهديد مقابل معارضة السلطة وتحديها ، وذلك ما يطلق عليه " التعزيز الفارقي Differentail reinforcement " (الخطيب، مصدر سابق،ص57) .

أن ممارسة السلطة العربية لمختلف صور التطويع على المواطن العربي تجعله يتقبل تلك السلوكيات – صاغراً – بوصفها جزءاً من ممارساته السلوكية التي لا يستطيع التخلي عنها – مكرهاً – نتيجة الألزامات السلطوية وتقييداتها ، ولذلك نجده يتطبع ذلك السلوك السلطوي ، أي انه والحال تلك – بموجب آليات السلطة – انتقل من مرحلة التطويع الى مرحلة التطبيع في نطاق مدونة السلوك الترويضي .

3. تكنولوجيا التهديد والتلويح بالقوة : مرحلة الخضوع من بين الآليات التي اعتمدتها السلطة السياسية العربية في تشكيل سلوك (المواطن) تخويفه وتهديده بالعقاب – الصارم – الذي لا مفر منه ، في حال نقده أو اعتراضه او تعرضه الى ما يمس السلطة السياسية – تشريعاً وتخطيطاً وتنفيذاً – أو محاولة الأساءة اليها او النيل من مقدراتها . مثل هذا الاقتران الشرطي بين السلطة وتهديداتها – القسرية – كفيل بسحق الذات ، وتذويبها في الاخر – السلطة – وتأكيد العضوية – الانتماء للآخر – على حساب الفردية ، والتقليدية على حساب الاستقلال – الابداع – وأن مثل هذه التسلطية ، تعد من اهم مصادر النزوع الفردي – الاناني – والتهديمي ، اذ انها تغرب بين الانسان (المواطن) وبين مؤسساته ومجتمعه . (بركات،مصدر سابق،ص264) وبما يحوله الى انسان سلبي ينفعل مع المواقف والاحداث بدلاً من التفاعل معها – ايجابياً – ويضحى مستهلكاً لا منتجاً مثل هذه الآلية العقابية – التهديدية – تمثل اللازمة التي لافكاك منها في جميع الأنظمة العربية . أذ اصبحت حالات القمع والقهر والاكراه السمات المميزة لنظم الحكم العربية وبما وسمها بالاستبداد – على مختلف اشكاله والوانه – وعلى نحو ما تم تناوله في مواضع سابقة من هذه الدراسة .

على أن مما تجدر الأشارة إليه ، هو أن تعرض (المواطن) العربي الى العقاب الصارم أو التلويح به من قبل السلطة ، يجعله يلجأ الى بعض الأوليات الدفاعية لخلق الموازنة المطلوبة من قبيل التجنب والانسحاب بدلاً من المواجهة والتحدي ، مع ما يصاحب ذلك من احساس بالاحباط والفشل وقلة الحيلة على مواجهة المواقف التي يتعرض لها (حجازي، 2001،ص101) ،وفي هذه الحالة على المواطن أن يتقبل مصيره – أو يوهم نفسه بذلك – ومثل هذا يجعله مستسلماً صاغراً لقدره ، غير آبه لما يحصل له ، وفي هذا قتل لروح المبادأة والابداع ، وتخل عن الملكة والامكانات التي يتوفر عليها . كما أن مثل هذا الخوف من السلطة يجعله يبتعد ويخشى كل ما له علاقة بالسلطة – قيم وافكار وادوات – ويسعى دائماً الى أن لا يقع في يد الحاكم والحكومة وادواتهما ، ويمارس

دور المتفرج العاجز المشلول خارج أطار النشاط الفاعل – المنتج – وهو ما تسعى اليه السلطة الحـاكمة .وقـد يلجأ المواطن العربي – المقـموع – الى النكوص والارتداد الى الماضي – السـلفي – والاحـتماء بالتقـاليد والاعراف بدلاً من الحاضر المعيش (المصدر السابق،ص107) . انه نوع من الهروبية من مواجهة السـلطة الحاكمة وعنتها ، مثل هذا الركون للماضي يجعل العرف موجهاً للسلوك الاجتماعي – للمواطن – والذي غالباً ما يكون في خدمة السلطة الحاكمة كونه من نتاج تفكيرها وانعكاساً لها وذلك انطلاقـاً من مقـولة " الناس على شاكلة ملوكهم وحكامهم " ويخطئ من يعتقد – في المجتمع العربي – الملوك والحكام على شاكلة شعوبهم " مثل هذا الركون يحقق التوازن لدى المواطن عبر آلية حمايته مقابل رضوخه للسـلطة واعترافه بـها ، والتمسـك بالاعراف والتقاليد – الخادمة للسلطة – كما قد يلجأ المواطن العربي الى الاحتماء بالعصبيات القبلية او الطائفية او الاثنية هرباً من بـطش السـلطة وتنكيلها ، وفي ذلك ما يجعله متمثلاً لافكار تلك الجماعات التي ينتمي اليها ويستجيب لمطالبـها . ولا شـك أن في ذلك تعطيل لامكاناته وقـدراته – التي تجير لصالح الجماعات – على حساب تحقيق اهدافه وطموحاته ، أي أنه استبداد من نوع آخر . عموماً يمكن القول أن مثل هذه الآلية السلطوية بأزاء المواطن العربي تجعله يتصرف على المستوى السلوكي بـكيفية اخضاعية تحسبـاً من الوقـوع في فخ السلطة واذرعها التي تطال الجميع وقتما تشاء وكيفما تشاء وانى تشاء أي أن المواطن والحال هذه فقـد الكثير من امكانية التحكم والتوجيه لسلوكه والقبول بايحائية الآخر ، سواء السلطة أو البدائل والآليات التي يحتمي بها من تلك السلطة . وبهذا أصبح مستجيباً لكل أوامر السلطة الحاكمة ونواهيها – مرحلة الخضوع – .

4. تكنولوجيا التجنب والابـتعاد عن المواجهة : الخنوع لا يتوقـف الامر لدى المواطن العربـي على الاستجابة لكل متطلبات السلطة التي تحكمه وتنفيذ اوامرها بـالكامل – حـرفياً ونصياً – انما يتعدى ذلك الى محاولة ضبط طريقة تفكيره ، والتعاطي مع افكاره ومعتقداته وفلسفته بالكيفية التي لا تمس السلطة ومقـدراتها من قريب او بعيد . أي أن جميع متضمنات السلطة الحاكمة تصبح خطوطاً حمراء أزاء المواطن العربـي وفق آلية ما يسمى " ايقاف التفكير Thought stopping " ولا شك أن مثل هذه الآلية من الذيوع والشيوع في العالم العربي ما تشكل السلوك السائد لدى المواطن العربي ، ذلك أن حكومات التسلط العربية اعتادت على كم الافواه وقمقمة الأفكار – بل حتى النوايا – من خلال كبـتها وقـمعها كلما حـانت الفرصة لظهورها . مثل هذه الآلية السيكولوجية – قمع الأفكار – التي تمارسها السلطة العربية بصورة متكررة ومقرونة بالعقاب الصارم الموجه لصاحبها كفيلة بشل التفكير والنوايا في النقـد والتسـاؤل ، إلى الحـد الذي يتجنب فيه المواطن الوعي الناقـد والمسؤول ويجعل من نفسه رقيباً ذاتياً على افكاره – المتكلسة – ايثاراً للسلامة وتجنباً لغضب السلطة . وبذلك يتحول المواطن العربي الى مرحلة " الخنوع " مسلماً امره الى السلطة منقاداً اليها كلياً بـعد تعطيل تفكيره ومنح السلطة حرية التفكير عنه بالانابة .

5. تكنولوجيا الاستسلام والضبط الذاتي : مرحلة التسيير بعد أن يتحول المواطن العربـي الى انسـان

خانع مستسلم صاغر مستجيب للسلطة الحاكمة بسبب من قمع تلك السلطة لسلوكه وايقـاف تفكيره ينتقـل هذا المواطن الى مرحلة اخرى في نطاق ترويضه إلا وهي مرحلة " التسيير " أي أن المواطن يصبـح مسـيراً ذاتياً جراء ما مورس عليه من قبل السلطة ، وذلك في نطاق ما اصطلح عليه من قبل عالم الاجتماع العراقي المرحوم الدكتور " علي الوردي " بالتنويم الاجتماعي – القسري – (الوردي ،1969،ص319) .

أن المواطن في ظل هذه المرحلة يصل الى حالة من الاستسلام والقبول الصاغر بأزاء السـلطة التي تحكمه ، وينعدم رد الفعل أزاء سلوكياتها وممارساتها وكأن الأمر لا يعنيه ولذلك يستجيب لكل ما يفرض عليه من قبلها دونما أحساس وبلا أدنى مبالاة ودونما شعور بجدوى الحياة ومتعتها ، بعد أن يستسلم ذلك المواطن لقدره في نوع من التكيف والاستجابة – السلبية – للسلطة الحاكمة . أنه – والحال تلك – يصبح اداة طيعة لآلة قمع واستبداد السلطة بدون كيان أو مرجعية ذاتية . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، انما قوة الردع السلطوية – جراء أسـاليب الترويع – جعلته يرتدع ذاتياً ، من خلال فرض الرقابة الصارمة على نفسه وذويه ، كي يأمن واياهم سوء العاقبة ، أن هو تصرف أو دبر شيئاً يمس السلطة وهو ما يسمى بـــ " كلفة السـلوك Cost of Behavior " على وفق الأشراط الأجرائي لـــ " سكنر " (الخطيب،مصدر سابق) .

هذا وتتصاعد قوة الردع الذاتي للمواطن العربي ازاء السلطة الحاكمة ، لتتجاوز مستوى السلوك والتصرف ، إلى مستوى التفكير والمواقف والنوايا . كما تتسع مساحة الردع الذاتي ، من سطوة الحـاكم وشـخصه ، الى جميع رموزه ، وكل ادواته واذرعه الرقابية ، وهو ما يسمى بـــ " تعميم السلوك Genaralization of Behavior " على وفق " سكنر " (المصدر نفسه) .وعند هذا الحد يكون المواطن العربي ، قد انتقـل من مسـتوى الخنوع الى مستوى " التسيير " الذي يجعله متفهماً لآوامر السلطة ونواهيها ، وحريصاً على تنفيذها – بامتياز – دون رقابـة السلطة من خلال – التنويم السلطوي – .

6. تكنولوجيا التماهي والتوحد في سلوك السلطة السياسية : مرحلة التصيير وتمثل هذه المرحـلة ذروة التشكيل السلوكي لدى المواطن العربي ، إذ كشفت مراحل الاعداد الاجتماعي السابقة عن دور السلطة السياسية العربية الفاعل في تشكيل سلوكه وفق مشيئتها رويداً رويداً ، وبكيفية اخضاعية ، تمكنت خلالها من سحب البساط من تحت اقدام المواطن العربي ، وشل قدرته على مواجهة السـلطة – في ما له من حـرية المواجهة والتعبـير المفترضة – وتحويله الى كائن مستسلم عاجز فاقد لأهليته السياسية ، مسـتجيب لرغبـات تلك السـلطة – التي مارست عليه شتى انواع التحكم والسيطرة – الى الحد الذي وصل فيه الى الاستلاب الكلي – التنكر التام للذات – ، والتوحد في عالم السلطة التي تحتويه . ولعل الخطورة في الامر ، حين يصل التماهي – في السلطة – حـد تمثل قيمها وتبني مثلها ، كون التماهي هو أكثر من مجرد التشبيه بالمتسلط ومحاكاته (حـجازي،2001،مصدر سابق،ص124) ، انما يتمثل المواطن السلوك السلطوي ، بوصفه جزءاً من سلوكه ، بل أن سلوكه – المواطن – يتحدد في نطاق ما تشرعنه له السلطة وتقرره ، أنها عملية ذوبان في السـلطة – الأحـلال محـلها – ولذلك فأن

المواطن – في ضوء ذلك – لا يصل الى مرحلة الخضوع التام والانقياد للسلطة حسب انما يصبح السلطة ذاتها ، يتكلم بأسمها ، ويدافع عنها حد التضحية ، وذلك في محاولة – لا واعية – للتخفيف من التبخيس الذاتي الذي يلحق به جراء رضوخه لتلك السلطة . مثل هذا الرضوخ – الاستسلام المتبلد – يكون مصحوباً بالغضب والعنف – داخلياً – وحيث يتعذر توجيه ذلك الغضب الى مصادره – السلطة الحاكمة – على شكل مجابهة ، فأنه يرتد الى الذات أو الاخر الاضعف – الاسرة وسواها – بصيغة استبداد يوازي الاستبداد الذي يتعرض له ، وبما يجعله صورة من النظام المستبد ، مثل هذا المستوى من السلوك يكون قد بلغ مرحلة " التصيير " (سلمان،2004،ص51) ، الذي يتكون عبر سلسلة من حالات التسلط والاستبداد ، حد التعلق بالمستبد ، والافتتان به ، وبما يتجاوز آليات الخضوع والتبعية المحضة . وهنا تتحرك آلية التماهي – الذوبان والاندماج – بالسلطة المستبدة – متمثلة بشخوصها – ويتحول المواطن الى مستبد صغير يمارس ما مورس عليه – من قبل السلطة – على ممن هم في دائرة تصرفه ومسؤوليته ، من مثل افراد أسرته أو معيته ممن هم في مجال عمله ومهنته (المصدر السابق،ص53 وما بعدها) . ولعل ازلام السلطة ورجالاتها في الانظمة السياسية العربية ، خير من يمثلون هذه المرحلة ، بعد أن تم اعدادهم عبر آلية الترغيب – اغداق العطايا لهم دون الاخرين – او الترهيب – انزال اقسى العقاب في حال عدم الطاعة – وبما روضهم بكيفية جعلتهم اسرع الى طاعة النظام ونصرته وابعد عن معصيته الى الحد الذي اصبحو فيه سلطويين – فكراً وممارسة – اكثر من السلطة ذاتها . ومثل هذا ما تسعى إليه السلطة السياسية العربية عبر تقنين سلوك المواطن العربي – عموماً – وترويضه الى مستوى التحكم به ، وامتلاكه من الداخل .

مما تقدم عرضه ، بازاء دور السلطة السياسية العربية في تكنولوجيا السلوك الاجتماعي للمواطن العربي ، تبين أن تلك السلطة أعتمدت آلية محددة في – تكنجة – ذلك السلوك والتحكم به ، وبكيفية اخضاعية – تراتبية – ، أذ بدأت بتطويع ذلك السلوك ، بتهيئة مستلزمات ذلك التطويع ، وتكريسه ، من خلال توظيف امكاناتها الاعلامية واجهزتها الرقابية والدعائية ، وبصورة متواترة تطرق على احساسات المواطن حتى تقبل ذلك السلوك وتطبع عليه – تطويع فتطبيع – وفي مرحلة تالية اعتمدت السلطة آليات جديدة تتيح لها فرصة التحكم بذلك السلوك وضبط ايقاعاته بصورة أكبر ، مجندة في الوقت نفسه ، كل ما لديها من وسائل الضغط والعسف والأكراه ، وبما مكنها من تحويل المواطن الى كائن صاغر خاضع – لعدم توفره على امكانات التحدي والمجابهة – . ولم تقف السلطة عند هذا الحد من الاخضاع – في نطاق سياستها – ، بل اعتمدت وسائل وآليات أكثر تقانة وفاعلية ، من قبيل التهديد والتخويف ، والتخوين والتصفية ، بما جعل هذا المواطن مستكيناً مستسلماً لقدره لا يلوي على فعل شيء سوى التقبل والاستجابة ، – خضوع فخنوع – وفي مرحلة لاحقة تحول المواطن العربي الى كائن " مسير " جراء أخضاعه لتقنيات التحكم والضبط والتلاعب بمصيره – كسياسة نفس طويل – أي انه في ظل هذه المرحلة ، اضحى واعياً متفهماً لمتطلبات السلطة ، دونما توجيه من قبلها ، بعد أن فهم الدرس جيداً، هذا ولم يقف سلوك

المواطن عند هذا المستوى من التشكيل – مرحلة التسيير – انما تعداه الى مرحلة التشكيل النهائي المسماة بمرحلة " التصيير " وبموجبها بدأ المواطن العربي بممارسة ما مورس عليه من السلطة – المشكلة – على ممن هم في دائرة سيطرته ومسؤوليته ، وبذات الآلية التي تشكل سلوكه في ضوئها .

هذا ويمكن ايضاح آلية تشكيل السلوك الاجتماعي من قبل السلطة العربية كما في الرسمة الآتية :

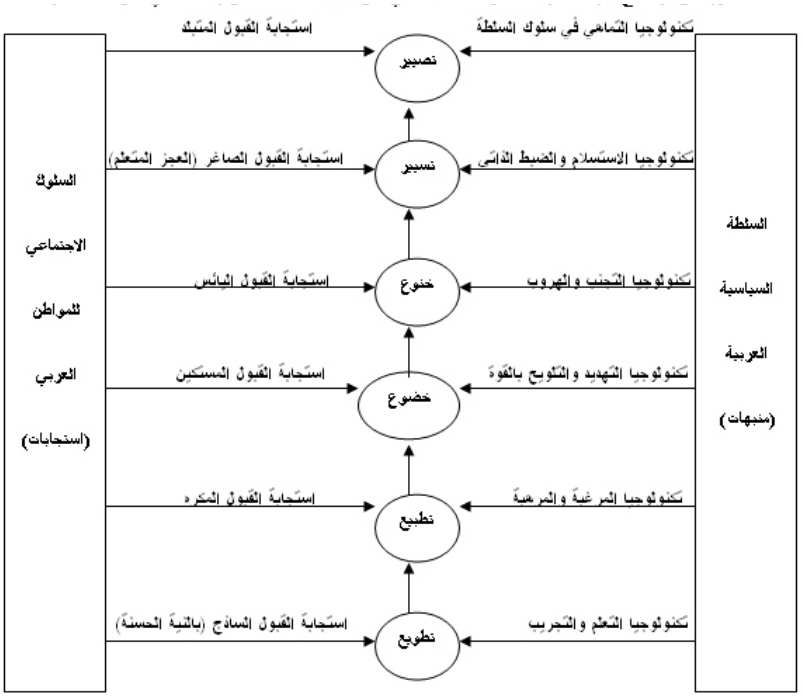

ترسيمة (3) الكيفية التي يتشكل بوساطتها سلوك المواطن العربي من قبل السلطة السياسية العربية

وهكذا نجحت السلطة السياسية العربية في تشكيل سلوك المواطن العربي على وفق الصيغة المرتجاة وبكيفية تسهم في استمرارية ذلك السلوك عبر الالية التي تسير في حلقة دورانية توالدية وبما يكسب ذلك السلوك الديمومة والتواصل ، ذلك أن السلطة العربية بدأت بتطويع سلوك المواطن العربي الى أن طبعته ، والاستمرار في ذلك جعله خاضعاً ، والايغال في الخضوع جعله خانعاً مستسلماً ، ثم تحول الى انسان مسير جراء اخضاعه

للآليات السابقة ، ومن ثم صيرته – شكلته – على وفق ما تريد ، من خلال ترويضه ، وكما مبين في الرسمة الآتية :

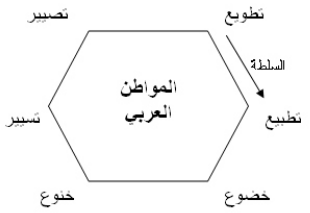

ترسيمة (4) آلية التشكيل السلوكي للمواطن العربي

وبهذا تكون السلطة السياسيه العربيه قد وصلت الى غايه مبتغاها ، بعد أن قننت سلوك المواطن العربي وروضته بما ينسجم واهدافها ومراميها ، وجعلت من المواطنين العرب "إمّعات" منقادين لها دون نقد أو مساءلة أو أعتراض وبما حولتهم الى رعايا لا مواطنين . هذا وربما تكون السلطة السياسية العربية من خلال دورها الفاعل في تشكيل السلوك الاجتماعي ، وراء انتقال ذلك السلوك – المشكل – الى مجمل الثقافة العربية ، ومما يعزز رأينا هذا تأكيد الكثير من الادبيات على المقولة التي ترى : " أن الثقافة العربية – عموماً – هي ثقافة مستبدة (الكواري ، مصدر سابق ،ص390) أي أن استبداد السلطة السياسية العربية انتقل اثره الى عموم مؤسسات المجتمع المدني وبنياتها الثقافية ووسمتها بسمة الاستبداد .

الفصل الثالث : إجراءات البحث

مما تجدر الاشارة اليه ، أننا وعلى خلاف الدراسات التي تناولت الظاهرة السياسية العربية بالدراسة والبحث والتي اعتمدت فيها على التوصيف والتحليل واستخلاص الاستنتاجات التي تفسر تلك الظواهر ، نقول على خلاف تلك الدراسات لم نقتصر على الاسلوب الانف الذكر انما عكفنا على تعزيز دراستنا النظرية ، بالدراسة الميدانية وبما يسهم في تاكيد الادبيات التنظيرية او نفيها ، ويضفي على الدراسة الموضوعية والرصانة العلمية ، وفي الأتي تفاصيل تلك الاجراءات .

1. مجتمع البحث يتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة ، بتدريسيي الجامعة المنتظمين في اطار الجامعات العراقية في عموم القطر ، وقد تم اعتماد هذه الشريحة دون سواها من شرائح المجتمع العراقي الاخرى ، لما تتوفر عليه من مواصفات تتناسب وموضوع البحث ، ذلك أن طبيعة الموضوع تقتضي اعتماد النخبة – الصفوة – لأن تقويم السلطة السياسية يتطلب وعياً وفهماً وادراكاً لماهية تلك السلطة وآلياتها ، وبما يصعب ذلك على عوام المجتمع .

2. تصميم الأداة تم تصميم الاداة ، من خلال الاطلاع على ما كتب من ادبيات في هذا المجال ، فضلاً عن خبرة الباحث في ميدان اختصاصه ، وما اجراه من مناقشات مع المختصين والمهتمين بهذا الموضوع ، إلى

جانب تصميم استبانة استطلاعية موجهة لعدد من اساتذة الجامعة (مجتمع البحث) ، تضمنت السؤال عن دور السلطة السياسية العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي لدى المواطن العربي في شتى الميادين ، عبر الميكانزمات والتقنيات التي اعتمدتها تلك السلطة في اسباغ سلوك بعينه ينسجم واجندتها ، وبما يحقق اهدافها ومراميها وعلى حساب السلوك المرتجى للمواطن العربي ، وفي ضوء ما تم ذكره تم بناء الاداة بصيغتها الاولية ، واخضاعها لتقنية مقياس " جارلس اوزكود " الذي سيتم الحديث عنه في فقرة تالية .

3. صدق الأداة تم استخراج صدق الأداة بطريقة الصدق الظاهري وذلك من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وبلغت نسبة الاتفاق بينهم 91% .

4. ثبات الأداة تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية ، من خلال تقسيم فقرات المقياس الى نصفين متكافئين احدهما يمثل الفقرات الفردية والآخر يمثل الفقرات الزوجية وبعد ذلك تم ايجاد العلاقة الارتباطية بينهما باعتماد معامل ارتباط بيرسون (تركية،2002،ص185 وما بعدها) إذ بلغت درجة الارتباط 0.75 هذا ولما كان معامل الثبات بالتجزئة لا يقيس التجانس الكلي للمقياس لأنه يقسم الفقرات الى قسمين ، لذلك فهو معامل ثبات لنصف المقياس ، ولتلافي ذلك ينبغي تصحيح معامل الثبات لكل المقياس ، باعتماد بعض الوسائل الاحصائية (الجلبي،2005،ص133) هذا وتم ذلك باعتماد معادلة سبيرمان براون (عاهد،1989،ص550) وبذلك بلغ معامل الارتباط (85.71%) وهو ارتباط مقبول بموجب مقياس " اوزكود "

5. تطبيق الأداة في ضوء الخطوات السابقة أضحت الاداة صالحة للتطبيق ، وبهذا تم توزيعها على اساتذة الجامعات العراقية ، وقد راعينا جهد المستطاع أن تكون شاملة لكل الجامعات ، وتم توزيع الاستبانات على الجامعات القريبة بشكل مباشر ، اما الجامعات البعيدة فاعتمدنا على توزيع اداة البحث من خلال بعض الزملاء ، أو بالاعتماد على (E-mail) الجامعات ، إلا اننا فوجئنا – بعد طول انتظار – بأن العائد لا يتناسب وتوقعاتنا ، الامر الذي اضطرنا الى توزيع الاستبانات مرة ثانية على الجامعات القريبة للحصول على العينة المتمثلة والتي بلغت (450) تدريسياً وتدريسية موزعة كما في الجدول الآتي :

جدول (1)
توزيع العينة بحسب الجامعات

العينة / الجامعة	عدد الوحدات	%
بغداد	197	%43.77
ديالى	141	%31.33
واسط	16	%3.55
كركوك	70	%15.55
الموصل	26	%5.77
المجموع	450	%99.97

6. مقياس الدلالة لجارلس اوزكود يتضمن مقـياس الدلالة لـــ " جارلس اوزكود " وضع درجات تفضيل بين الصفة السالبة والصفة الموجبة ، من خلال سبعة بدائل من (1–7) الثلاثة الاولى تمثل البدائل السلبـية لكل فقرة ، والبديل الرابع يمثل الوسط والبدائل (5 ، 6 ، 7) تمثل البدائل الايجابية لكل فقرة (الجلبي،مصدر سابـق ،ص328) وعلى هذا فالبديل الأول يضرب × 1 والثاني × 2 ، وهكذا حتى البديل السابـع الذي يضرب × 7 ثم يقسم الناتج الكلي على عدد البدائل (7) لكي نحصل على متوسط كل فقـرة (للمزيد عن المقـياس أنظر : عمر ، 1996،ص266) .

7. تصحيح المقياس على وفق مقياس الدلالة لـــ " جارلس اوزكود " الذي تم ايضاحه في الفقرة السابقـة فأن درجة البديل الأول في بحثنا هذا هي (42) والبديل الثاني (84) ، والثالث (126) ، والرابع (الوسط) (168) ، والخامس (210) والسادس (252) والسابع (294) ، فأذا بلغ متوسط فقرات المقـياس (168) أو اكثر ، فأن ذلك يدل على ان السلوك الذي تشكله السلطة ايجابي واذا كان اقل من المتوسـط (168) ، فأن ذلك يدل على أن السلوك الذي تشكله السلطة سلبي . وبموجب ذلك يمكن الحكم الى دور السلطة السياسـية العربـية في تشـكيل السلوك الاجتماعي السلبـي او الايجابـي الفصل الرابـع : عرض النتائج ومناقشـتها أولاً : البـيانات الأولية وتمثلت بمتغيرات الجنوسة (النوع) ، والعمر ، والاختصاص ، والدرجة العلمية ، والانتماء السياسـي لافراد العينة التي يمكن توظيفها في الحكم على السلطة السياسية العربية في ضوء تلك المتغيرات ، هذا ويمكن توضيح المعطيات الخاصة بتلك البيانات في الجدول الآتي :

جدول (2)

البيانات الأولية الخاصة بعينة البحث

المتغيرات	النوع		العمر				الاختصاص		الدرجة العلمية			
	ذكور	اناث	34-25	44-35	54-45	-55	علمي	انساني	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	استاذ
التكرارات والنسب المئوية	225 %50	225 %50	124 %27.56	146 %32.44	112 %24.88	68 %15.12	176 %39.11	274 %60.88	198 %44	146 %32.44	72 %16	34 %7.56

نعتقد أن ، معطيات الجدول من الوضوح بما لا يستدعي المزيد من التعليق عليها ، ، إلا أن مما تجدر الأشارة اليه ، هو أن متغير الانتماء السياسي لم يظهر في الجدول ، وذلك لأن جميع أفراد العينة لا ينتمون الى أي حزب سياسي – مستقلون – وكما دل ذلك في استباناتهم ، وهنا لابد من الوقـوف عند هذا الأمر ، إذ في الوقـت الذي كنا نعتقد بان متغير الانتماء السياسي هو من اكثر المتغيرات فاعلية في تقويم السلطة السياسية العربـية – سلباً او ايجاباً – نجد ان اياً من افراد العينة لم يفصح صراحة عن انتمائه لأي حـزب أوجهة سياسـية وفي هذا مفارقة تنطوي على احد التفسيرات الآتية :

1. اما أن المستجيبين يخشون الإفصاح عن انتماءاتهم السياسية ، لما يترتب على ذلك من تبـعات تضر

بمستقبلهم واسرهم ، بخاصة وأن الكثير من تدريسيي الجامعة طالهم الابعاد عن وظائفهم بسبب انتمائهم لحـــزب النظام السابق . 2. أو أنهم لم يقتنعوا بعد باداء احزابهم في العملية السياسية وبـــما يجعلهم يؤثرون التكتم على انتماءاتهم اليها . 3. اذا صح وكانوا مستقلين فعلاً ، فأن ذلك يصب في صالح البحث ، كون استجاباتهم تصبـــح غير منحازة ، وبما يرتقي بموضوعية البحث . ثانياً : نتائج البحث ومناقشتها سيتم في هذا المحور عرض نتائج البحث والتعليق عليها ، في ضوء أهداف البحث وفرضياته ، وعلى وفق الآتي : - تعرف دور الســـــلطة السياسية العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي للمواطن العربي ، وترويض ذلك السلوك بما ينسجم واهدافها . أذ تم بناء اداة من (42) فقرة تتعلق بممارسات السلطة السياسية العربـــية ازاء المواطن العربـــي ، وأن كل فقـــرة تتضمن دلالات ايجابية واخرى سلبية وثالثة حيادية ، وفي ضوء استجابات المبحوثين يتم الحـــكم على الســـلطة السياسية العربية بالسلب او الايجاب وكما تبين ذلك في الجدول (3) الآتي : جدول (3)

	المشروعة									
147.71	إنارية	صفر	4	9	49	136	109	143	إستنارية	19
147.57	دبصفر إشة سورية	صفر	صفر	صفر	62	153	90	146	دبصفر إشة مقنعة	20
146.28	ترغيبية	صفر	صفر	14	48	117	140	131	ترهيبية	21
144.71	الأقرة موإشتون	صفر	2	7	97	100	114	130	الأقرة رعايا	22
144.71	السلطة في خدمة المجتمع	1	صفر	2	77	102	114	154	المجتمع في خدمة السلطة	23
144.42	علمية	صفر	صفر	3	64	115	127	141	إعلامية	24
144.28	تشاركية	صفر	5	صفر	62	107	135	141	تقرنية	25
143.71	تعتمد لغوة المشروعة (السلطة)	صفر	3	10	68	104	89	176	تعتمد لغوة المجردة (القهرية)	26
143.28	تعاقبية السلطة	صفر	2	9	70	84	129	156	إحتالية السلطة	27
142.85	سياسة الأهلية والسلطة	صفر	8	13	60	89	100	180	سياسة لغلبة	28
142.42	المرأة فاعلة	4	1	11	70	59	146	159	المرأة مستلبة	29
142.42	وضوح أهدافها	1	صفر	5	81	78	122	163	ضبابية أهدافها	30
142.28	يعب الماضي	صفر	صفر	صفر	80	83	140	147	يجترر الماضي	31
141.14	تفعل الشباب	صفر	4	3	60	108	111	163	تهميش الشباب	32
141	تنامي السلطة في الموإشن	1	2	7	64	128	45	203	تنامي (دوبان) الموإشن في السلطة	33
140.71	سلوكية	صفر	صفر	3	64	103	125	155	طقوسية	34
140.42	حفاظ تربة الموإشن	4	4	13	63	62	124	180	هدر تربة الموإشن	35
140.14	عصرية	صفر	صفر	44	44	61	101	200	سلفية	36
140.14	تدين السلطة	صفر	صفر	36	51	72	90	201	سلطة المدن	37
139.57	مرتبة في تفكيرها		14	16	80	37	81	222	منعزلية في تفكيرها	38
138.42	تحريم دماء الموإشن	صفر	صفر	21	65	76	84	204	إستباحة دماء الموإشن	39
138.42	السماح للفكر المعارض	صفر	صفر	14	68	82	95	191	تنع الفكر المعارض	40
138	إستقلال القضاء	2	1	7	65	85	108	182	إستقلال القضاء	41
137.71	عقلانية	1	3	صفر	80	60	133	173	تقلانية	42
147.38		0.24	4.37	76	34.77	47.61	30.18	22.09	المجموع	
		12.21			34.77	100.4				

بعد تفريغ البيانات على وفق تقنية " جاركس اوزكود " المبينة في الجدول (3) تبين أن المتوسط الحسابي (الحقيقي) للعينة بلغ (147.38) درجة ، بمتوسط (100.4) درجة للبدائل السلبية ، و (34.77) درجة للبديل الحيادي و (12.21) درجة للبدائل الايجابية ، وهو أقل من المتوسط الفرضي البالغ (168) درجة أي ان استجابات المبحوثين كانت ضمن المدى السلبي للاداة وبما يعني – مبدئياً – سلبية السلطة السياسية في تشكيل السلوك الاجتماعي للمواطن العربي .

١ هذا ومن اجل التأكد من معنوية الفروق بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي آلينا اعتماد اختبار (t-test) لعينة واحدة وكما مبين ذلك في الجدول (4) الآتي :

جدول (4)

الفرق بين المتوسط الفرضي والحقيقي لعينة البحث على مقياس السلوك الاجتماعي

العينة	المتوسط الحسابي للعينة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري للعينة	القيمة التائية		الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
450	147.38	168	7.12	61.55 -	2.576	0.01

لقد افصحت بيانات الجدول (4) عن أن المتوسط الحسابي (الحقيقي) للعينة قد بلغ (147.38) درجة ، وبأنحراف معياري قدره (7.12) درجة ، في مقابل الوسط الفرضي للمقياس البالغ (168) درجة . الى ذلك بلغت قيمة الاختبار التائي (– 61.55) وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (2.576) عند مستوى دلالة (0.01) ، ودرجة حرية (449) ، وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الوسط الحقيقي والوسط الفرضي ، وبما يسمح لنا بالحكم على أن السلطة السياسية العربية تقوم بدور سلبي في تشكيل السلوك الاجتماعي المطلوب ، كونها تقنن سلوك المواطن وتروضه على وفق اجندتها وبما يحقق اهدافها ومراميها ، وبمثل هذه النتيجة نكون قد تحققنا من هدف البحث الرئيس وفرضيته بهذا الخصوص . وبحساب الدرجة المعيارية لأفراد العينة تبين أن (83.54%) تقع درجاتهم المعيارية بين (–1 ، –4) اي انها تتجه نحو السلبية ، و (13.33%) تقع درجاتهم ضمن الدرجة الحيادية (–صفر ، +صفر) أي انهم محايدون ، بينما يشكل الأيجابيون نسبة (3.13%) والتى انحصرت درجاتهم المعيارية بين (+1 ، +4) وكما موضح ذلك فى الجدول (5) الآتى :

جدول (5)

التوزيع التكراري للدرجات المعيارية للسلوك الاجتماعي

الفئات	حدود الفئات	العدد	النسب المئوية للفئات	النسبة المئوية للبدائل
1	(3–) الى (4–)	111	%24.66	%83.54
2	(2–) الى (3–)	110	%24.44	
3	(1–) الى (2–)	155	%34.44	
4	(– صفر) الى (1–)	37	%8.22	%13.33
5	(1–) الى (صفر)	23	%5.11	
6	(1) الى (2)	11	%2.45	%3.13
7	(2) الى (3)	2	%0.45	
8	(3) الى (4)	1	%0.23	
	المجموع	450	%100	%100

مثل هذه النتيجة تُظهر بما لا يقبل مجالاً للشك بأن أغلبية المستجيبين من افراد العينة اشاروا الى سلبية السلطة العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي المقبول ، وانها تقف بالضد من تطلعات المواطن ونعتقد – بحسب اجتهادنا – ان سلوك السلطة السياسية ازاء المواطن العربي اقرب ما يكون الى مبدأ المدرسة السلوكية في التعلم الذي طوره العالم " سكنر " والذي مؤداه : "أن السلوك تحكمه توابعه او نتائجه " فأذا اردت لسلوك أن يتكرر ، ما عليك إلا أن تكافئه ، واذا اردت لسلوك أن يتوقف (ينطفئ) ، ما عليك إلا أن تعاقبه . وما دمت تمتلك امكانية التحكم بنتائج السلوك ، فأنت تستطيع أن تتحكم بالسلوك ذاته . ومثل هذا ما اطلق عليه " تكنولوجيا السلوك " (سكنر ، مصدر سابق) .

مثل هذا المبدأ " تكنولوجيا السلوك " يبدو واضحاً بين ثنايا فقرات الاداة التي تعكس ممارسات السلطة السياسية العربية بأزاء المواطن العربي ، وهو ما افصحت عنه الدرجات التي حصلت عليها تلك الفقرات في ضوء استجابات المبحوثين . كما تكشف دلالاتها عن أن أساليب فرض السيطرة والهيمنة والتسلط – متكاملة – تكاد تشكل نظاماً محكماً للضبط حد الاخضاع التام – الخنوع – بل تتجاوزه وصولاً الى تسيير المواطن العربي – الرقابة الذاتية – بل يصل الأمر حد تصييره – الانابة عن السلطة في رقابة الآخر – .

وعود على بدء ماورد في اداة البحث من فقرات – كما مبينة في الجدول (3) يتبين أن السلطة السياسية العربية تتعامل مع مفهوم المواطنة بوصفه هبة منها ، بل منّة تتفضل بها على المواطن ، بوصف السلطة الحاكمة تملك الارض وما عليها ومن عليها . في وقت ينبغي النظر الى المواطنة – بداهة – بوصفها حقاً لكل مواطن وبموجبها يستطيع المواطن محاسبة السلطة ومساءلتها ، أذا ما خرقت ذلك الحق وتجاوزت عليه . اذن المواطنة العربية – واقعاً – تحولت من حق الى منّة او هبة تسحب منه وتصادر في أي وقت ، وفي هذا امتهان لحرية الانسان وهدر لكرامته ، وفي الوقت نفسه خطوة في تشكيل سلوكه .

وتبين – في ضوء استجابات افراد العينة – ان السلطة السياسية العربية تعتمد – غالباً – سياسة القمع في فرض املاءاتها على المواطن العربي ونادراً ما تحاول تفهم ذلك المواطن وقبوله على سبيل استيعابه ، سواء اكان ذلك بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ، يؤكد ذلك تغييب القوانين والاكتفاء بتضمينها الدستور – كديكورات – للديمقراطية التي تنادي بها في كل مناسبة ووقت وحين ، وتصادرها على صعيد الفعل والممارسة . وهي لذلك تحولت الى سلطة شعاراتية واعلامية وطقوسية ، تمارس ما يمكن ان نطلق عليه الديمقراطية المقنعة . وذلك في محاولة لاخفاء الوجه الآخر – الحقيقي – لها ، والذي يتسم بالقهر والاستبدادية ، عبر آليات تقييد سلوك المواطن العربي ، واخضاعه لآلياتها الترهيبية حيناً ، والترغيبية – التحكم الناعم – حيناً ، واعتماد القوة الفيزيقية – المجردة – اخرى ، اذا ما اقتضى الأمر ذلك .

من جهة اخرى يتسم سلوك السلطة السياسية العربية بالتفرد بالسلطة دون ادنى اعتبار للمواطن العربي ، او التفكير به ، او حتى ابداء رأيه او اشراكه في اتخاذ القرارات التي تخصه ، وكأنه غير معني بالأمر .

بتعبير أخر ، أن السلطة السياسية العربية تتخذ القرارات بنفسها دون الرجوع الى المواطن وكأنها وصية عليه . بل انها غالباً ما تسعى الى اسكات صوت من يعارضها ، وتصفيته واستباحة دمه اذا وقف ندا لها . الى جانب ذلك ، تسعى السلطة السياسية العربية الى بعض الممارسات غير المباشرة التي من شأنها تقوية جناح السلطة على حساب المواطن – المقهور المغلوب على امره – من قبيل استغلالها الولاءات الطائفية والجهوية والحزبية – القومية والعشائرية – بوصفها جماعات مرجعية ينتمي اليها الفرد – في محاولة لِلَي ذراع المواطن وتنفيذ مطالبها – بتأثير تلك المرجعيات – ، فضلاً عن اعتماد ادارتها البيروقراطية الولاء على حساب المكنة والانجاز – الاداء – وبما يقيد الابداع وييسر الاتباع .

ومن بين ممارسات السلطة السياسية العربية – في نطاق تشكيل سلوك المواطن – سعيها الى تجهيله ، والتحكم في احتياجاته – بخاصة الاساسية منها – واستغلال ظروفه ونقاط ضعفه كي يستجيب لها مستسلماً صاغراً فضلاً عن استغلالها العلماء والمثقفين وذوي الحظوة والتأثير في المجتمع بغية التأثير في الرأي العام ، واطفاء جذوة المعارضة او التخفيف من حدتها . هذا اذا لم نشر الى استغلالها للمال العام ، واستئثارها بالتكنولوجيا والتحديث على حساب مؤسسات المجتمع التي تمس حياة المواطن ، أي تمتع اجهزتها بثمار التحديث ، وحرمان الاجهزة الشعبية منها – تحديث من دون حداثة – كما انها تسعى دائماً الى جعل المجتمع في خدمة السلطة ، بدلاً من ان تكون السلطة في خدمة المجتمع – وهو ما ينبغي – وبما يدفع المواطن الى التماهي في السلطة – اكراهاً – بدلاً من تماهيها فيه – عن قناعة ورضى – بل أن الامر يتعدى ذلك إذ ان السلطة والمجتمع يتشخصنان في ذاتية الحاكم العربي من خلال تفرده بالسلطة التي تتسم اصلاً بالاحادية لا التعدد . ومما تعتمده السلطة السياسية العربية ، في ترسيخ استبداديتها وكلانيتها ، اثارتها لبعض موائل التراث ، التي استهلكت في زمانها ومكانها وامست اثراً بعد عين ، نقول اثارتها لدى العامة – السذج من الناس ورعاعهم – اذ ما يزال لها صدى في نفوسهم ، واستغلالها بما يوغل في تجهيلهم ، من قبيل تأكيد الطاعة العمياء للحاكم على حساب الطاعة المقيدة – المشروعة – واجترار الماضي ، واعتماد الطقوسيات التي تتقاطع وايقاعات الراهن المعيش ، والسلفية في التفكير ، والنقلانية على حساب العقلانية وسواها مما ورد من فقرات تضمنتها اداة البحث .

الى جانب ما تم ذكره – على عجالة – بودنا الاشارة الى ثلاثة معطيات اساسية – ضمن فقرات البحث – نعتقد ان السلطة السياسية العربية ركزت عليها ووظفتها خدمة لاجندتها في ما لها من فاعلية في تشكيل سلوك المواطن وترويضه إلا وهي :

1. سلطنة الدين أي ان الحاكمية العربية استغلت الدين وجعلته من بين سلطاتها بتحويله من سلطة روحية الى سلطة زمنية، بتعبير اخر البست سلطاتها لبوس الدين مما يتوافق وفرض اجندتها على المواطنين بخاصة العامة منهم وكان لرجال الدين – المتدينين – دور فاعل في ذلك لكونهم تجاوزوا على مقدرات الدين وثوابته الاساسية وعملوا على تأويل بعض النصوص والمقولات الدينية بما يضفي الشرعية للحاكم والسلطان وفي حدود

بحثنا سيتم التركيز على اخلاق الطاعة – أي طاعة الحاكم – في الموروث الديني وبالتحديد في عصر الخلافة الاموية وما بعدها ، اذ تحولت الخلافة الى ملك عضوض – الغلبة والبطش – ويقول " محمد عابد الجابري " بهذا الخصوص ، أن اخلاق الطاعة التي تمثل القيمة المركزية في الموروث الكسروي انتقلت الى الاسلام ، بعد اصطباغها بالصبغة العربية الاسلامية ، من خلال دعمها وتعزيزها بالقرآن والحديث والروايات الاسلامية ، مما جعلها وكأنها فعلاً من صلب الإسلام ، من ذلك مثلاً الآية الكريمة الداعية الى طاعة الله والرسول وأولي الأمر ، واغفالها الجانب الآخر إلا وهو انه في حالة الخلاف بين الحاكمين والمحكومين ينبغي الاحتكام الى القرآن والسنة بقوله تعالى : {فأن تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول } (القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 59) ومن ذلك ايضاً ما ذهب اليه بعض الفقهاء في دفاعهم عن سلطة الخليفة العباسي من توأمة الدين والملك في الاداب السلطانية (الدين والملك توأمان) ، وكذلك " طاعة السلطان من طاعة الله " مع العلم أنه لاشيء في القرآن والحديث الصحيح يشير الى مثل هذا (الجابري ، 2001،ص627-628) . ويرى الجابري ان مثل هذه الاخلاق فرضت هيمنة تكاد تكون مطلقة في الثقافة العربية . وكان من نتيجة ذلك ، قيام الحكم في الاسلام على وحدانية التسلط ، وكانت مدينتنا الى الان مدينة الجبارين (المصدر السابق ،ص630) مثل ذلك الجبروت كفيل بتشكيل وصياغة سلوك المواطنين على وفق ما يريد أولئك الجبابرة وما يرغبون . هذا وقد زخر الموروث الديني بالكثير من هذه المرويات التي تمت الاشارة اليها في الجانب النظري – والتي وظفها الحاكم العربي – مستغلاً سذاجة الغالبية من المواطنين العرب – في تدعيم حكمه الاستبدادي التسلطي ، الذي لا يمت الى الاسلام السياسي بصلة بل قد يندرج حكمه في نطاق الحكم العلماني . ومثل هذا ما سهل مهمة السلطة في تشكيل سلوكه الاجتماعي على وفق ما ترغب وتريد .

2. تهميش الشباب تعد فئة الشباب الشريحة الاكثر حساسية وتوجها نحو المستقبل ، وفي الوقت نفسه الاكثر استقطاباً وتعرضاً للازمات والتحديات ، كما أن الشباب يمثل العبء الذي تضيق به السلطات ذرعاً وتخشاه . ولذلك كانت جل الانظمة العربية تبذل ما في وسعها من اجل تخدير الشباب او قمعهم في محاولة لتشكيل سلوكهم بالكيفية التي تتمكن من احتوائهم . ولعل في مقدمة تلك الامور هدر طاقات الشباب – بخاصة الكفاءات العلمية – وذلك من خلال عدم توفير فرص العمل اللازمة لبناء حياتهم وتقرير مصيرهم إلا بشروط السلطة – الانقياد لها – او العطالة الدائمة ، وبهذا تستطيع السلطة أن توظف طاقات الشباب لخدمتها لا لخدمة المجتمع ، وذلك من خلال التحكم في احتياجاتهم الاساسية .ومن بين ممارسات السلطة العربية ازاء الشباب الحجر على عقول الشباب وتحديد مسارات تفكيرهم بما يتوافق وايدلوجيتها ، ومثل هذا ما يؤدي الى قمقمة الافكار ، وتصلبها ، وتسييرها في اتجاه واحد – مسرب السلطة – عبر مقولة " أذا لم تكن معي فأنت ضدي " وفي هذا تجسيد للاتباع وتعطيل للابداع . هذا اذا لم نشر الى وسائل القمع الاخرى البوليسية والمحاصرة والاعتقال والتخويف والترهيب وغيرها من الاساليب السلطوية التي تصل حد التصفية الجسدية للشباب او اغراقهم بمسائل

الاغراءات الاستهلاكية وحياة المتعة الآنية والاثارة مما يتفنن فيه الاعلام الفضائي .

ان مثل هذه الاجراءات السلطوية تسعى الى تعطيل وعي الشباب ، وبالتالي الحيلولة دون تبصرهم – تجيهلهم – فيما هم فيه ، وفيما يجب أن يكونو عليه ، وصولاً الى فرض التحكم بهم ، واحكام السيطرة عليهم ، من خلال غرس روح التبعية والانقياد لديهم ، ومن ثم تحويلهم الى مجرد قطعان وديعة تسير بأمرة الراعي .

3. استلاب المرأة على الرغم من سعي السلطة السياسية العربية الى استلاب المواطن العربي بغض النظر عن جنسه سواء اكان امرأة أم رجلاً ، إلا أن الامر يبدو اكثر افصاحاً ووضوحاً مع المرأة التي تمثل نصف المجتمع المشلول ، أذ يقع عليها الغرم الأكبر ، ويفرض عليها القسط الأكبر من الاستلاب ، من خلال ما تتعرض له من تسلط ، وما يفرض عليها من رضوخ وتبعية وانكار لوجودها – فعلاً وانتماءً – انها تعاني استلاباً اجتماعياً واقتصادياً ، ولعل الاخطر من ذلك هو استلابها فكرياً ، وهو ما يتمثل بتبنيها قيماً سلوكية ، ونظرة الى الوجود تتماشى مع القهر الذي فرض عليها ، مبررة اياه جاعلة منه جزءاً من طبيعتها . وبذلك هي تقاوم تحررها ، وترسخ البنى التسلطية التي فرضت عليها ، واكثر من هذا محاولة تعميمها على ابنائها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي اضحت تصييراً اجتماعياً ، مثل هذا ما يهمش دور المرأة – الريادي والفاعل – ويحولها الى وسيلة لاشاعة ثقافة الهيمنة والتسلط ، بعد أن مورست ضدها ، أي انها – والحال هذه – تنقل استلابها الى ابنائها وبما يجعلهم طائعين منقادين للسلطة ، وبما يسهل من عملية تشكيل سلوكهم على وفق الصيغ المطلوبة .

وبهذا اختزلت السلطة السياسية العربية الجهود الكبيرة والمضنية التي ستبذلها في تشكيل سلوك الاطفال والناشئة من خلال المرأة التي تقوم بتلك المهمة بدلاً عنها بوصفها تتحمل العبء الأكبر في مهمة الاعداد الاجتماعي . ولهذا كانت السلطة السياسية تسعى على الدوام من اجل تكريس استلابها للمرأة وذلك من خلال اصدار القوانين والتشريعات – الذكورية – التي تحجم من دورها الفاعل في مشاركة الرجل في الميادين المختلفة ، والتركيز على دورها في تربية الابناء – حبيسة البيت – بما يطوعهم ويعدهم لطاعة السلطة واستلابها لهم ، ومن ثم تسهيل مهمة تشكيلهم على وفق ايدلوجيتها واهدافها .

النتيجة التي يمكن التوصل اليها هي ان السلطة السياسية العربية – في ضوء ممارساتها الانفة الذكر – استطاعت ان تقيد سلوك المواطن العربي – على وفق آماله وتطلعاته المشروعة – واستبداله بسلوك يتسم وتطلعاتها ومراميها ، باعتماد تقنيات اخضعت سلوك المواطن العربي على وفق آليات إعداد متواترة تمثلت بـ " التطويع والتطبيع / ثم الخضوع والخنوع / وصولاً الى تسيير المواطن وتصييره " ونمذجته على وفق مقاسات السلطة ، وترويضه بالكيفية التي يستجيب فيها لاملاءات السلطة ومقرراتها . وبهذا تحول الافراد في المجتمع العربي الى رعايا لا مواطنين .

وبهذه النتيجة نكون قد تحققنا من الهدف الرئيس لبحثنا وفرضيته بهذا الخصوص ، فضلاً عن الاهداف والفرضيات الفرعية المتضمنة في هدف البحث الرئيس وفرضية ذلك ان الآليات والممارسات السلطوية حجبت عن الفرد (المواطن) امتيازاته وحريته وافرغته من مضمونه ومحتواه – اهدافه وتطلعاته – باستجابته لآليات تلك السلطة – مكرها – وتحويله الى كائن مخلوق – مسير ومصنوع – وبما جعله مستلباً سياسياً . وبما يتفق وهدف بحثنا وفرضيته بهذا الخصوص . هذا اذا لم نشر الى ان ممارسات السلطة السياسية

العربية على وفق الكيفية التي تناولناها في البحث ، قد حرمت مؤسسات المجتمع المدني من التمتع بحقوقها ، وممارسة مهامها كشريك في ادارة السلطة ، وبما ارغمها على السير في اسار سلطة الدولة – الحكومة – وفلكها وبما ادى الى دولنة المجتمع – متمثلاً بمؤسساته الشعبية – وهو ما يتفق وهدف بحثنا وفرضيته بهذا الخصوص . بقي أن نتحقق من العلاقة بين السلطة السياسية والسلوك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات الخاصة بالعينة ، وذلك على وفق الآتي :

1. تعرف دور السلطة السياسية العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي للمواطن العربي بحسب متغير النوع (ذكور ، أناث) ، وذلك باعتماد اختبار (t-test) لعينتين مستقلتين وكما مبين ذلك في الجدول (6) الآتي :

جدول (6)

تقويم السلطة السياسية بحسب متغير النوع

العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
ذكور	225	149.22	8.04	8.42	2.576	0.01
اناث	225	145.54	6.2			

على وفق معطيات الجدول (6) تم احتساب القيمة التائية لعينتي الذكور والاناث ، إذ بلغت (8.42) وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.576) لدرجة حرية (448) وعند مستوى دلالة (0.01) ، الامر الذي يقتضي رفض الفرضية الصفرية بهذا الخصوص وقبول الفرضية البديلة القاضية بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين ممارسات السلطة السياسية العربية وتشكيل السلوك الاجتماعي السلبي على وفق متغير النوع ولصالح الذكور .

وتبدو هذه النتيجة أقرب الى الواقعية في المجتمع العربي ، بخاصة اذا ما علمنا ابتعاد المرأة عن السياسة ومحيطها – فكراً وممارسة – مقارنة بالرجل الذي تعد السياسة همه الأول وشغله الشاغل في الحياة ، لما لها من مساس مباشر وكبير على مستقبله وتقرير مصيره واسرته وبما يجعله الاقرب الى السياسة من المرأة – ذكورية السياسة – فضلاً عن استلاب المرأة العربية كما تم بيان ذلك في ثنايا البحث الأمر الذي يجعلها تولي اهتماماً اكبر بالامور التي تتعلق بتربية الابناء واعدادهم وبما ينسجم ودورها ضمن محددات الثقافة العربية

2. تعرف دور السلطة السياسية العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي على وفق متغير الاختصاص العلمي (علمي – انساني) وكما مبين في الجدول (7) الآتي :

جدول (7)

تقويم السلطة السياسية العربية في ضوء متغير الاختصاص العلمي

العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
علمي	176	146.43	6.59	2.714	2.576	0.01
انساني	274	148.33	7.65			

وبأستخراج قيمة (t–test) بموجب بيانات الجدول (7) يتبين ان القيمة المحسوبة بلغت (2.714) وهي اكبر من القيمة الجدولية للاختبار البالغة (2.576) لدرجة حرية 448 ولمستوى دلالة (0.01) وبما يعني أن هناك فروقاً معنوية بين الاختصاص العلمي والاختصاص الانساني للعينة ولصالح الاختصاص الانساني وعلى الرغم من ان الفروق ليست كبيرة إلا أنها أظهرت دلالة معنوية الأمر الذي يقتضي رفض الفرضية الصفرية بهذا الخصوص وقبول الفرضية البديلة التي مؤداها " أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين ممارسات السلطة السياسية وتشكيل السلوك الاجتماعي السلبي للمواطن العربي على وفق متغير الاختصاص العلمي " اذ كان لصالح الاختصاص الانساني ، ولعل مثل هذه النتيجة تعود في بعض ما تعود الى كون الاساتذة – عينة البحث – من ذوي الاختصاص العلمي اقل جدلاً من ذوي الاختصاص الانساني في شتى الأمور – والسياسية منها – ، وذلك بحكم اختصاصهم الذي يقتضي الدقة وتوفر الادلة والبراهين اللازمة لحسم المواقف ، وربما انعكس مثل هذا على المواقف والامور التي تقع خارج نطاق العلم ، بما فيها التقويمات في مجال السياسة مثلاً الى جانب كونهم اقل اهتماماً بالسياسة من اقرانهم في الاختصاص الانساني وربما يعود ذلك الى كونهم اكثر جدية وانشغالاً بالعلم وبالبحث العلمي ، وبما لا يتوفرون على الوقت والفرص اللازمة للخوض في ما يتعلق بالسياسة وسواها . على أن هذا التفسير ليس قطعياً بل افتراضياً ، إذ ربما يعود الأمر الى اسباب اخرى تقتضي منا اجراء دراسة علمية للكشف عنها ومعرفتها . 3. تعرف دور السلطة السياسية العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي السلبي للمواطن العربي على وفق متغير العمر ، وذلك من خلال تحليل التباين وعلى وفق البيانات الموضحة في الجدول (8) الآتي :

جدول (8)

تقويم السلطة السياسية العربية بحسب العمر

ت	العينة بحسب العمر	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	34 – 25	124	144.87	6.86
2	44 – 35	146	147.69	7.48
3	54 – 45	112	148.4	7.29
4	– 55	68	148.67	6.85

هذا ومن اجل التعرف على دور السلطة السياسية العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي بحسب متغير العمر اعتمدنا تحليل التباين الاحادي (ابو عمة ، 2007،ص401) وكما مبين في الجدول (9) الآتي :

جدول (9)

التباين بحسب متغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
بين المجموعات	19742.41	3	6580.8	1.353	2.6	0.05
داخل المجموعات	2168535.82	446	4862.187			
المجموع	2288278.23	449				

يتبين من الجدول (9) ان القيمة الفائية المحسوبة بلغت (1.353) ، وهي اصغر من القيمة الفائية الجدولية البالغة (2.6) لدرجتي الحرية (3 ، 446) وعند مستوى دلالة (0.05) ، وبما يعني قبول الفرضية الصفرية بهذا الخصوص التي مفادها : " ليست هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية في تقويم السلطة السياسية العربية بحسب متغير العمر " ويمكن تفسير هذه النتيجة انطلاقاً من اتفاق عينة البحث على استبدادية السلطة السياسية العربية ، ومقصريتها بازاء شرائح المجتمع كافة ، بغض النظر عن اعمارها صغيرة كانت ام كبيرة فضلاً عن أن ممارسات الانظمة السياسية العربية بلغت شأواً بعيداً في سياساتها القمعية بما لا ينطلي على المواطن البسيط فما بالك والعينة – أساتذة الجامعة – تمثل صفوة المجتمع . 4. تعرف دور السلطة السياسية العربية في تشكيل السلوك الاجتماعي السلبي ، على وفق متغير الدرجة العلمية لافراد العينة أذ تم اعتماد تحليل التباين الاحادي لمعرفة ما أذا كانت هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية بحسب الدرجة العلمية لاساتذة الجامعة ، وكما مبين في الجدول (10) الاتي

جدول (10)

تقويم السلطة السياسية العربية بحسب الدرجة العلمية

ت	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أستاذ	34	143.12	6.04
2	استاذ مساعد	72	149.04	6.03
3	مدرس	146	150.15	8
4	مدرس مساعد	198	147.11	8.41

هذا وفي ضوء معطيات الجدول (10) ، تم استخراج قيمة تحليل التباين الاحادي لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق معنوية بحسب متغير الدرجة العلمية لاساتذة الجامعة – العينة – ، وكما مبين ذلك في الجدول (11) الآتي :

جدول (11)

تقويم السلطة السياسية بحسب متغير الدرجة العلمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية		مستوى الدلالة
				المحسوبة	الجدولية	
بين المجموعات	12735.2	3	4245.06	1.55	2.6	0.05
داخل المجموعات	1218160.4	446	2731.3			
المجموع	1230895.6	449				

هذا وبلغت القيمة الفائية المحسوبة (1.55) وهي اصغر من القيمة الجدولية البالغة (2.6) لدرجتي حرية (3 ، 446) ، ومستوى دلالة (0.05) الامر الذي يقتضي قبول الفرضية الصفرية بهذا الخصوص ، والتي تفيد بأنه " ليست هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية في تقويم السلطة السياسية العربية بحسب الدرجة العلمية لافراد العينة – اساتذة الجامعة – .

ولعل هذا يعود الى ان الاستبداد لا جنس له او مستوى او مبدأ ، سوى أنه يستغل الظروف والمتغيرات من اجل بسط نفوذه وهيمنته على الآخر ، وهو من الوضوح – الفاضح – ما يجعل الاتفاق عليه أمراً مفروغاً منه ، ولا يختلف عليه اثنان .

الاستنتاجات :

فضلاً عما تم التوصل اليه من نتائج افصحت عنها معطيات الدراسة الميدانية ، والتي انطوت على استبدادية السلطة السياسية العربية بأزاء المواطن العربي ، لا بأس من الأشارة الى بعض الاستنتاجات التي تدخل في نطاق بحثنا ، وكما يأتي :

1. ان السلطة السياسية العربية ترى في نفسها ، عالماً قائماً بذاته ، لا علاقة له بما حوله – المجتمع المدني – وترى في محيطها الشعبي مادة أولية قابلة لاعادة التشكيل والصياغة بحسب رهاناتها ومصالحها ، لامصالح الوطن والمواطنين .
2. عدم شرعية السلطة السياسية العربية – ضمن المنظور الاجتماعي – الامر الذي يدفعها الى الاسراف في استخدام العنف ، والمبالغة في استعراض القوة لتثبيت سلطانها .
3. طبيعة الثقافة العربية التي تميل – غالباً – الى استعمال القوة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع ،

وقلما تميل الى الحلول المدنية في ذلك ، وبما يدعم السلطة السياسية .

4. عجز المجتمع المدني العربي – مؤسسات وتنظيمات ورابطات – عن صياغة رؤى وسياسات مستقلة عن الدولة تسهم في رسم الملامح الاساسية للسلطة الحاكمة .

5. ما زالت الثقافة السياسية العربية – في المجمل – تنتمي الى المرحلة التقليدية ، التي تقر بعلاقة (السيد / التابع) ، والواحد الصحيح غير القابل للتجزئة ، وتفتقر الى ثقافة المواطنة ، وثقافة حقوق الانسان ، وثقافة الحوار مع الآخر المختلف ، وبما ينعكس على سلوك السلطة .

6. ضياع الهوية الوطنية – الجامعة – وتشظيتها الى عدد من الهويات الثانوية البديلة من قبيل الهوية الطائفية والقبلية والاثنية والاقليمية وسواها ، وهو ما تستثمره السلطة السياسية العربية عبر سياسة "فرق تسد" .

7. الخلافات العقائدية بين ما هو علماني وديني ، بدلاً من الدخول في حوار واسع يشمل جميع القوى السياسية العلمانية والدينية .

8. ميل الذهنية العربية الى تبسيط التراث – تسذيجه – واختزاله الى مظهره دون جوهره ، فلا تستفيد منه ، بقدر ما تدخل في اساره المغلق ، وهو في المجمل يخدم السلطة السياسية .

9. الاقتصاد الريعي – ريع الارض من النفط – لاغلب البلدان العربية – بخاصة دول الخليج – وما يترتب عليه من هيمنة وتحكم السلطة السياسية في جموع المواطنين انطلاقاً من حقها في التصرف بهذه الموارد .

10. غياب ثقافة الحوار وتداول السلطة بالشكل السلمي ، فضلاً عن الافتقار الى التشريعات القانونية والدستورية الخاصة بتشكيل الاحزاب والانتخابات والممارسات الديمقراطية المختلفة ، وبما يخدم السلطة ويقوض المؤسسات الرقابية .

11. غلبة العلاقات البطريركية – الابوية – بين المواطن العربي والسلطة السياسية ، وبما يقتضي انقياده وخضوعه التام لها ، دونما اعتراض او مجابهة ، وبما يسهم في تشكيل سلوكه على وفق اهدافها ومطالبها .

12. أن واقع المجتمع العربي هو واقع مغرب يحيل الشعب وخاصة طبقاته وفئاته المحرومة – المرأة والشباب – الى عناصر عاجزة عن مجابهة السلطة ، وتحديات العصر . التوصيات والمقترحات في ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج واستنتاجات نوصي بالأتي :

1. تنشيط المجتمع المدني من اجل التحرر من استبدادية السلطة الحاكمة والحد من هيمنتها على شؤون المجتمع المختلفة ويكون ذلك من خلال الآتي : –

الدعوة الى قيام انظمة ديمقراطية تحترم حقوق الانسان ، وحرية التعبير والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤوليات الكبرى .

- اقامة الندوات والحملات وتشجيع الاصدارات الداعية الى التعددية واحترام حق الاختلاف في الرأي .
- نشر الوعي الشعبي عبر المنظمات والحركات الاجتماعية التي تدعو الى رفض الواقع المغرب

وضرورة التغيير الى الافضل .

- اعادة النظر بالتعليم بالكيفية التي تجعله عامل تثوير لا تسخير .
- اعتماد التنشئة الاجتماعية السليمة بدلاً من التصيير الاجتماعي في مسألة الاعداد الاجتماعي للمواطن العربي .
- التعامل مع التراث من خلال بعثه من جديد ، بعيداً عن الاجترار والتكرار ، على وفق تقنية علم اجتماع المعرفة – في ضوء القرينة الاجتماعية والتاريخية – ، وذلك بأن ننفصل عن التراث كي لا نحتويه ، ونفصله عنا كي لا يحتوينا .
- تأكيد دور المبدع والمثقف العربي في التصدي للسلطة ومواجهتها ، لما يمتلكه من وعي ومعرفة ومهارات ، في تشخيص المشكلات وسبل التغلب عليها .
- تنشيط الثقافة والتعليم انطلاقاً من الحاضر والانفتاح على المستقبل .
- تنشيط دور المرأة والشباب في مختلف اوجه الحياة العامة .
- اطلاق حرية الفكر النقدي ، وتخليص الثقافة من سطوة الدولة عليها .
- التحديث الذي لا يعني مجاراة الآخر وتقليده ، بل تجاوز الانطوائية والقطيعة الى التفاعل الخلاق ومن منظور عربي .
- وباختصار يمكن القول ان سلامة المجتمع المدني تكون مرهونة بقدر مشاركة المواطنين – وليس السلطة الحاكمة فحسب – في ادارة شؤون المجتمع الحيوية.

2. المطالبة بالديمقراطية لا شعاراً ، انما بوصفها توازناً خلاقاً بين الحرية – بشتى انواعها – والعدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع المختلفة دون تمييز . انها الديمقراطية التي تتيح الفرصة للفقراء للتغلب على اعدائهم على حد تعبير افلاطون في كتابه " الجمهورية " – ديمقراطية الفقراء والمحرومين لا ديمقراطية الحكام والميسورين .

3. تعزيز الثقة بالمواطن العربي ، وقياداته الشعبية ومثقفيه ، والتحول من مرحلة الانفعال بالتاريخ – الذوبان فيه – الى مرحلة الفعل بالتاريخ – صناعته – وتجاوز حالة الاحباط والاغتراب التي عانى منها المواطن وما يزال ، وذلك من خلال تنشيط المجتمع المدني في ظل مناخات الديمقراطية والحرية . 4. الضغط على النظم العربية الحاكمة واشعارها بأهمية المواطن وقدرته على التحدي ، وأنه سيحصل على حقوقه أن عاجلاً أم اجلاً .

5. البحث عن السبل اللازمة لتحويل الديمقراطية الى حركة شعبية تشاركية تسمح لكل القوى الاجتماعية بالمشاركة في العملية السياسية.

6. دعم سبل الحوار والتصالح بين التيارات العلمانية والاسلامية ، لأن استمرار الشقاق بينهما سيؤدي

حتماً الى اعادة انتاج الاستبداد لذاته ، وفي الختام نقترح اجراء دراسات مماثلة على صعيد الوطن العربي – عموماً – واعتماد شرائح اجتماعية مختلفة عينة للبحث كي نحصل على صورة متكاملة عن دور السلطة السياسية العربية في تقنين سلوك المواطن العربي وترويضه .

المصادر و المراجع:

1.القرآن الكريم.

2.إبراهيم ، سعد الدين ، وآخرون ، (2005) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

3.أبن خلدون ، عبد الرحمن ، (1977) ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

4.ابو جادو ، صالح محمد علي ، (2000) ، علم النفس التربوي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط2 ، عمان .

5.ابو جادو ، صالح محمد علي (2007) ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط7 ، عمان .

6.ابو الغار ، إبراهيم (1985) ، علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة .

7.ابو عمة ، عبد الرحمن بن محمد سليمان ، ومحمود محمد ابراهيم هندي (2007) ، الاحصاء التطبيقي ، العبيكان للبحث والتطوير ، ط1 ، الرياض .

8.بركات ، حليم (2008) ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . 9. برو ، فيليب (1998) ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، بيروت .

10.بوتومور ، توماس (1981) ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي ، ترجمة : محمد الجوهري ، وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة .

11.بورون ، رماف . بويكو (1986) ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة : سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، بيروت .

12.بو شلاكة ، رفيق عبد السلام (2006) الاستبداد الحداثي العربي ، في : الكواري على خليفة (المحرر) ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . 13.البياتي ، عبد الجبار توفيق ، وزكريا زكي أثناسيوس (1977) ، الاحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس ، بغداد .

14.تركية ، بهاء الدين (2002) ، الاحصاء الاجتماعي ، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، دمشق .

15.تيماشيف ، نيقولا (1982) ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة : محمود عودة ، وآخرون ، دار المعارف ، ط7 ، مصر .

16.الجابري ، محمد عابد (2001) ، العقل الاخلاقي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

17.جدنز ، انطوني (1981) ، دراسات في النظرية الاجتماعية والسياسية ، ترجمة : ادهم عضيمة ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق .

18.الجلبي ، سوسن شاكر (2005) ، أساسيات بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية ، مؤسسة علاء

الدين للطباعة والتوزيع ، ط1 ، دمشق .
19.الحجازي ، مصطفى (2001) ، التخلف الاجتماعي ، المركز الثقافي العربـــي ، الدار البـــيضاء . 20.الحـــجازي ، مصطفى (2006) ، الانسان المهدور ، المركز الثقافي العربي ، بيروت .
21.الحسيني ، السيد (1981) ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، دار المعارف ، ط2 ، القاهرة .
22.الخطيب ، جمال (1995) ، تعديل السلوك ، دار الفلاح ، الكويت .
23.سكنر ، ب . ف (1980) ، تكنولوجيا السلوك الانساني ، ترجمة : عبد القادر سيف ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .
24.سلمان ، محمود محمد (2001) ، الماوردي والاجتماع السياسي ، بيت الحكمة ، بغداد.
25.سلمان ، محمود محمد (2004) ، الاعداد الاجتماعي للطفل العربي بين التنشئة الاجتماعية والتصيير الاجتماعي ، في : الكتاب السنوي لوحدة ابحاث الطفولة المجلد الأول ، جامعة ديالى ، كلية التربية الأساسية .
26.صفدي ، مطاع (1986) ، استراتيجية التسمية في نظام الانظمة المعرفية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد .
27.عاقل ، فاخر (1977) ، التعلم ونظرياته ، دار العلم للملايين ، ط4 ، بيروت .
28.عاهد ، ابراهيم (1989) ، مبادئ القياس والتقويم في التربية ، دار عمار للنشر ، عمان.
29.عدنان ، رانيا ، ورشا بسام (2006) التنشئة الاجتماعية ، دار البداية ، ط1 ، عمان.
30.العروي ، عبد الله (1981) ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت.
31.علي ، حيدر ابراهيم (2005) ، تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الامنوقراطية (المستقبل العربي ، السنة 27 ، العدد ، 313).
32.العمر ، معن خليل (1996) ، مناهج البحث في علم الاجتماع ، دار الشـــروق للنشـــر والتوزيع ، عمان . 33.غدنز ، انطوني (2005) ، علم الاجتماع ، ترجمة : فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
34.الغزالي ، ابو حامد (1993) ، الاقتصاد في الاعتقاد ، دار الهلال ، بيروت .
35.الغمري ، ابراهيم (1976) ، السلوك الانساني ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة .
36.الكعبي ، حاتم (1973) ، السلوك الجمعي ، ج/1 ، مطبعة الديوانية الحديثة ، الديوانية ، العراق.
37.الكواري ، علي خليفة (محرر) ، (2006) ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
38.الكيالي ، عبد الوهاب (1990) ، موسوعة السياسة ، ج/1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط3 ، بيروت .
39.مجموعة مؤلفين (1988) ، المنجد في اللغة والاعلام ، منشورات دار المشرق ، ط/30 ، بيروت .
40.ميشيل ، دنكن (1980) ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة : احسان محمد الحسن ، منشورات وزارة الثقـــافة والاعلام ، بغداد .
41.الوردي ، علي (1969) ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج/2 ، بلا دار نشر ، بغداد .
42.ونسنك ، أ . ي (1936) ، المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبـــوي ، ج/5 ، مكتبـــة بـــريل ، لندن . 43.Maciver , Robert . M,)1947(, The web of Government , New york , Macmillan .